جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبة: – شوتري شيماء

بعنوان:

مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

(دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية)

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. عز الدين زوبيري	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د. سمية فضيلي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
أ.د. محمد عبادي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

تشكرات

اعترافا بالجزيل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى:

إلى من نغيب ولطفه لا يغيب وإذا رجاه العبد فرجاءه لا يخيب، إلى منزل الذكر الحكيم

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى

والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية-91-

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة الذي رافقتنا طيلة هذا العمل

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم مذكرتنا.

وإلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع

ولو بنصيحة أو كلمة طيبة من قريب أو بعيد.

شيماء

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ سورة التوبة/ 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا الله جلّ جلالك.

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمة..

إلى نبيّ الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي.. **إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائر.. إلى من أعطاني** ولم يزل يعطيني بلا حدود.. إلى صاحب الهيبة والوقار.

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار.. **وستبقي كلماتك نجومًا** أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. **والدي العزيز.**

إلى ملاكي في الحياة.. **إلى معنى الجدّ والحنان والتفاني** .. إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود.. **إلى من كان دعاؤها** سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. إلى أغلى الحبايب .. **أمي الحبيبة.**

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. **إلى من عرفت معها** معنى الحياة.. **أختي نسرين.**

إلى الجبل الذي عندما تميل بي الدنيا أسند نفسي عليه عند الشدائد.. **إلى الذي قال** رب الكون فيه **سَنَشُد عَضُدَكَ بِأَخِيكَ** .. **إلى إخوتي: نبيل، رائد، والى**

إلى الذي أرى السعادة في ضحكته والبراءة في وجهه.. **ابن أختي الغالي منيب.**

إلى سندي بعد والدي عمي العزيز وكل عائلته.

إلى صديقاتي: **كنزة ، كنزة ، شهيناز ، أميرة.**

إلى كافة من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب **أو** من بعيد.

إلى من وسعتهم **ذاكرتي** ولم تسعهم مذكرتي.

جزاهم الله عني خير الجزاء.

شيمـــاء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
تشكرات	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
مقدمة	**أ–ب**
الفصل الأول: إطار النظري لدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	06
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	06
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	10
المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية	16
المطلب الثاني: المقالات باللغة عربية	22
المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية	28
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة "دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"	
تمهيد	34
المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة	35
المطلب الأول: التعريف بالنظام البنكي الجزائري	35
المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة BEA–BNA	40
المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة بنك السلام – بنك ABC	45
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي	49
المطلب الأول: قراءة مالية للبنوك محل الدراسة	49
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام النسب المالية	61
المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة وفق أدوات التحليل المالي	67
خلاصة الفصل الثاني	69

الخاتمة	71
قائمة المراجع	73
الملخص	/

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات التوازن المالي	10
02	المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة	22
03	المقارنة بين دراستنا ومقالات الدراسات السابقة	27
04	المقارنة بين دراستنا الدراسات السابقة الأجنبية	31
05	بنية النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال	35
06	بعض بنود البنوك العمومية محل الدراسة (آلاف دينار جزائري)	49
07	بعض بنود البنوك الخاصة محل الدراسة (ألاف دينار جزائري)	55
08	النسب المالية المختارة في الدراسة	61
09	حساب نسبة ROA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	61
10	حساب نسبة CTD للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	62
11	حساب نسبة DTA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	64
12	حساب نسبة OEA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	65
13	حساب نسبة CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	66
14	حساب متوسطات النسب المختارة للبنوك محل الدراسة	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي BEA	43
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	45
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك السلام-الجزائر	47
04	الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	48
05	الأصول للبنوك العمومية	50
06	النتيجة الصافية للبنوك العمومية	51
07	النقدية للبنوك العمومية	52
08	القروض للبنوك العمومية	53

09	الودائع للبنوك العمومية	54
10	الأصول للبنوك الخاصة	56
11	النتيجة الصافية للبنوك الخاصة	57
12	النقدية للبنوك الخاصة	58
13	القروض للبنوك الخاصة	59
14	الودائع للبنوك الخاصة	60
15	نسبة ROA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	62
16	نسبة CTD للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	63
17	نسبة DTA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	64
18	نسبة OEA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	65
19	نسبة CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019	66
20	متوسطات النسب المختارة للبنوك محل الدراسة	68

مقدمة

مقدمة

لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أهمية كبيرة في كل الأنظمة الاقتصادية بالعالم، نظرا لعدة أساب أهمها ندرة الموارد المالية مقارنة بالاحتياجات لها، إضافة إلى كثرة الأزمات المالية التي عصفت باقتصاد العالم والتي أرجعها الاقتصاديون والباحثون إلى البنوك؛ لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مسيري البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام.

ويتمثل هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف أصحاب المصلحة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه؛ كما تعد النسب المالية من أدوات التحليل الأكثر واستخداما في تقييم الأداء للبنوك التجارية، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين النسب المالية للبنك خلال فترة زمنية محددة أو فترات متعددة، أو مقارنة متوسط النسب المالية لمجموعة بنوك مع معيار الصناعة للبنوك.

إن القطاع البنكي في الجزائر صغير مقارنة بدول الجوار حيث يتكون من مجموعة من قليلة من البنوك سواء العمومية أو الخاصة، حيث أن البنوك العمومية مسيطرة على القطاع في حين أن البنوك الخاصة عبارة عن فروع لبنوك أجنبية وعربية تحاول أن تنافس في الاقتصاد الجزائري، وعليه دراسة وتقييم الأداء المالي للبنوك في الجزائر يثير الكثير من الباحثين والطلبة.

❖ **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق تدور إشكالية الموضوع المعالج حول:

ما هو دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية محل الدراسة؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة خلال من خلال التحليل العمودي والأفقي لقوائمهم المالية؟

– ما هو مستوى الأداء المالي في البنوك محل الدراسة من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة والكفاية؟

– هل تختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية محل الدراسة مقارنة بالبنوك الخاصة محل الدراسة؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

– يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال التحليل العمودي والأفقي لقوائمهم المالية.

– مستوى الأداء المالي في البنوك محل الدراسة من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة والكفاية جيد.

– تختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية محل الدراسة مقارنة بالبنوك الخاصة محل الدراسة.

❖ **أهمية الدراسة:** إن أهمية البحث تبرز من خلال النقاط التالية:

– الدور المهم الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي سواء للمؤسسات الاقتصادية أو البنوك.

– أهمية التقييم المالي لأداء البنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدارسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك وحساسية دورها الاقتصادي.

– إن دراسة البنوك التجارية في الجزائر ماليا أو محاسبيا يثير اهتمام الكثير من الباحثين والطلبة نظرا لأهمية القطاع البنكي في الاقتصاد الجزائري، خصوصا وان كان الغرض من الدراسة هو اكتشاف مواطن الضعف في هذا القطاع المتزعز في بلادنا.

❖ **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على التغيرات التي عرفها كل من التحليل المالي والقوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالى للبنوك.

– التعرف على علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء المالي.

– التعرف على مستوى الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك الجزائرية.

❖ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، وقد تم الاعتماد على **أسلوب دراسة الحالة** في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة مالية للقوائم المالية لمجموعة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك السلام، بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)، خلال الفترة 2015–2019.

❖ **حدود الدراسة:**

– **الحدود الزمنية:** فترة الدراسة هي 2015–2019 من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

– **الحدود المكانية:** مجموعة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك السلام، بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)، من خلال الاطلاع على القوائم المالية للبنوك، حيث تم الاستعانة بالمواقع الالكترونية للبنوك.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

– أهمية الموضوع وحساسيته.

– الرغبة في الحصول على معلومات وافية حول تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي.

– محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص، والميول الشخصي والرغبة في دراسة البنوك الجزائرية.

❖ **هيكل الدراسة:** لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل النظري وفصل التطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وكذا الأدبيات السابقة للموضوع؛ أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة حالة : مجموعة من البنوك الجزائرية والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك السلام، بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)، لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت نتائج الفصلين من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من الاقتراحات وأخيرا آفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع المالية للمؤسسات سواء المؤسسات الاقتصادية أو البنوك التجارية فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل وضعيتها المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل تحسينها ونقاط الضعف من أجل العمل على تصحيحها، كما يستخدم التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكّل محورًا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية، لذلك فإن للتحليل المالي وأدواته دورا كبيرا في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ولقد تم القيام بالعديد من البحوث العربية والأجنبية والدراسات في موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسات والبنوك التجارية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بهذا الشكل:

- **المبحث الأول: ماهية التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.**
- المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.
- المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
- المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**
- المطلب الأول: المذكرات باللغة العربية.
- المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية.
- المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

التحليل المالي من أهم الوسائل التي تمكننا من عرض نتائج الأعمال على الإدارة وبيان مدى كفاءة هذه المؤسسة من ناحية أدائها لوظيفتها، كما أنه يعمل على استنتاج نقاط القوة والضعف التي تؤثر على الربح ومستقبل المؤسسة، كما أنه يساعد الإدارة على تقييم الأداء المالي من خلال اختيار أدوات التحليل المالي المناسبة من طرف المحللين الماليين، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

- المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.
- المطلب الثاني: ماهية التقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
- المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي عملية تحليل للمعلومات المالية لاتخاذ قرارات أفضل، يستخدم لتحديد نقاط القوّة والضعف في المسار المالي من خلال دراسة المعلومات والقوائم المالية دراسة تفصيلية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتقديم تفسير لذلك.

أولا: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (1800م)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المالية النسب التي تبيّن أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك بالاعتماد على الكشوف المحاسبية،[1] ولكن مع تطور الصناعة والتجارة في بداية العشرينيات من هذا القرن اهتم رجال الأعمال في هذه الفترة على عدد من الدراسات مبنية على العديد من المؤسسات وعلى النسب المختلفة ونتيجة التقدم في أوائل هذا القرن، وفي الثلاثينيات كان للأزمة الاقتصادية (1929-1933) التي عايشها العالم كله أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، وفي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب لكل قطاع اقتصادي؛[2] وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما:[3]

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة؛ في الستينات ومع تطور المؤسسات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها؛ في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في

---

[1] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي، تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص13.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**، عمان، الأردن، 2005، ص10.

[3] نفس المرجع، ص10.

فرنسا، التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد، وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن لفترة زمنية شهرا أو سنة إلى التحليل الديناميكي أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات ومقارنة نتائجها.[1]

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي تختلف حسب وجهة المفكر صاحب التعريف ونذكر منها ما يلي:

– **التعريف الأول:** هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.[2]

– **التعريف الثاني:** التحليل المالي وسيلة عامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها، تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي يسمح باتخاذ القرارات اللازمة.[3]

– **التعريف الثالث:** التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقّع ما ستكون عليه في المستقبل.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية، وذالك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثا: خصائص التحليل المالي

يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص منها:[5]

– يعد التحليل المالي نشاطا يسعى إلى تحويل البيانات المالية الخاصة بالقوائم الماليّة إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

– يتضمن التحليل المالي كافة النشاطات في المستويات الإدارية المتنوعة.

– لا يعتمد التحليل الماليّ على بيانات محدودة من قائمة ماليّة واحدة، بل يشمل كافة القوائم الماليّة مثل الدخل والميزانيّة.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] الحيالي وليد، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص21.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص6.

[4] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93.

[5] صخري عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010 – 2012)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص10.

رابعا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعدّدة، وتختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله، فهناك الطرف الخارجي والمتمثل في المؤسسات المصرفية ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة.[1]

وهنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين وهذا حسب طبيعة الطرف الذي يستعمل التحليل المالي إلى:

1- الأهداف الداخلية: تتمثل الأهداف الداخلية فيما يلي:[2]

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية لفترة تحت التحليل، وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل.
- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- توفير المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة ونشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.

2- الأهداف الخارجية: تتمثل الأهداف الخارجية فيما يلي:[3]

- معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

خامسا: أدوات التحليل المالي

يستند المدقق المالي على عدد من أدوات التحليل لإجراء هذه العملية المحاسبية، ويتم استخدام الأداة المطلوبة وفقاً لدرجة التحليل المطلوبة للبيانات المحاسبية المتوفرة، ومنها:[4]

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص3.

[2] نفس المرجع، ص4.

[3] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص15.

[4] يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابر NCR بولاية سطيف للفترات المالية (2011-2014)**، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد11، 2014، ص 126.

1- التحليل الأفقي: يركّز التحليل الأفقي على دراسة التغيّرات التي تطرأ على عناصر القائمة المالية خلال فترة مالية معينة، وكما تعتبر المبالغ ونسب التغيرات الطارئة محل اهتمام المدقق المالي الذي يحتاج عند استخدامه لهذه الأداة المقارنة لتساعده في قياس نسب التغيرات الّتي طرأت على العناصر ومبالغها وبالتالي الكشف عن نتيجة التحليل والتغيرات.

2- التحليل الرأسي: يعرف أيضاً بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، وهو تلك الأداة الّتي تركز جُل اهتمامها على قياس نسبة تأثير ووجود كل عنصر من العناصر التي تحتويها القائمة المالية في القيمة الأساسية في القائمة ذاتها، والتي تستخدم كأسلوب أساسي لقياس التوزيع النسبي لما تحتويه القائمة الماليّة من عناصر.

3- تحليل النسب المالية: هي الأداة الأهم بين أدوات التحليل المالي، والأكثر استخداماً أيضاً بين محللي الحسابات المالية، وتركز هذه الأداة على الاعتماد على النسب المالية لقياس العلاقات بين عناصر القوائم المالية وقيمها؛ ومن أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي نذكر:

- **نسب السيولة:** تعرف السيولة بمعناها العام على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها وذلك لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، ويعتبر النقص في السيولة من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمات المالية، حتى أن الأزمة المالية العالمية 2007-2010 تُدعى في بعض الأحيان بأزمة السيولة والتي كانت نتيجة عدم تسديد قروض الرهن العقاري. وسنقوم باستخدام السيولة السريعة كونها تبين أداء البنك في تلبية الالتزامات السريعة والمفاجئة.[1]

- **نسبة السيولة السريعة:** تُظهر نسبة السيولة السريعة قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنت أفضل، من حيث عدم الحاجة لتسييل استثماراته، وتعتبر النسبة المثالية أكبر من 1%، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

- **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلا لتحقيق الأرباح، ويمكن قياسها بإحدى النسب التالية:[2]

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين، واستخدام حقوق الملكية بشكل مربح، ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية، وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15%.

- **نسبة العائد على الأصول:** تعطي هذه النسبة فكرة للمستثمر عن أداء استثمار البنك لأصوله وموجوداته، ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول،

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص131.

[2] محمد حبش، **بازل 3، بنودها وأثارها وتطبيقها في الأردن**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد2، العدد1، 2012، ص ص 11-13.

وتكون على شكل نسبة مئوية، وتعد النسبة المثالية أكبر من 1% وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دلّ ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار البنك لأصوله.

– **نسبة المديونية:** تقيس هذه النسبة درجة مديونية البنك، ونركز على نسبة المديونية التي تقيس هامش الأمان بالنسبة للمقرضين كونها الوظيفة الأساسية للبنوك.[1]

– **نسبة المديونية:** تبين هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاته، أي هامش الأمان بالنسبة للمقترضين، وتعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية (أموال الغير)، وكلما انخفضت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث توفير الأمان للمقترضين، ويفسر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية، وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية البنك أكبر من أصوله.

كما توجد بعض مؤشرات التوازن المالي التي يتم استخدامها في التحليل المالي، أهمها:[2]

الجدول رقم (01): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	FRNG = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك.
	FRNG = الأصول الجارية – الخصوم الجارية	
احتياجات رأس المال العامل BER	BER = (الأصول الجارية – أموال الخزينة) – (الخصوم الجارية – المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة، هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي).
الخزينة الصافية Tn	Tn = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل	هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.
	Tn = أموال الخزينة – المساهمات البنكية الجارية.	

المصدر: يزيد تقرارات، مرجع سبق ذكره، ص132.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تهدف عملية تقييم الأداء إلى إبراز واستخلاص جوانب القوة والضعف في المؤسسة أو البنك، وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه أو ما تخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا.

[1] محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 72.

[2] يزيد تقرارات، مرجع سبق ذكره، ص 132.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

– **التعريف الأول:** هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محدّدة سلفا، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية.[1]

– **التعريف الثاني:** هو قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[2]

– **التعريف الثالث:** هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة ومدى قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لها ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في المخاطر، إذ تبيّن لنا هذه العملية مستوى أداء هذه البنوك.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

لعملية تقييم الأداء المالي لدى البنك أهمية كبيرة يمكن إبرازها فيما يلي:[4]

– يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ كل ما تم التخطيط له من أهداف، من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات، واقتراح الحلول المناسبة لها، مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

– كما يظهر المركز الاستراتيجي التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل بها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي.

– متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء.

– التحقق من تنفيذ الأهداف التي تضمنتها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد.

– معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.

– إبراز مدى قدرة استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

– الكشف عن مواطن الخلل في نشاط البنك وإجراء تحليل لها مع بيان مسبباتها، بهدف وضع الحلول.

---

[1] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص21.

[2] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8–9 مارس 2005، ص41.

[3] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006–2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص24.

[4] ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك خليج الجزائر (2009–2014)**، مذكرة ماستر، مالية مؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015–2016، ص4.

ثالثا: الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة لمدى تحقيق البنك للخطط التي رسمها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب، وذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية:[1]

– متابعة تنفيذ أهداف البنك وذلك بالتعرف على مدى تحقيقه للأهداف المسطرة مسبقا.

– الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام البنك بممارسة نشاطه وتنفيذ خططه بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل.

– تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي حصلت.

– البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

رابعا: ركائز تقييم الأداء المالي

هناك ركائز أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف أو المؤسسات منها:[2]

1- التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات: إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

2- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف، لابد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها.

3- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلما هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها أو للتقليل من أثارها السلبية.

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

[2] نصر حمود، مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص33.

4- الاختيار السليم لمؤشرات التقييم للأداء المالي: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

5- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

خامسا: مراحل تقييم الأداء المالي

عموما يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في أربعة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي:

1- جمع المعلومات الضرورية: تعد المعلومات مصدرا من المصادر الأساسية في عملية التسيير، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة/البنك أن تتحصل عليها بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة/البنك لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية.[1]

2- قياس الأداء الفعلي: من خلالها تتمكن المؤسسة/البنك من قياس كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها؟، فالمؤسسة/البنك تواجه مشكلة اختيار المعايير الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه؛ ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة أو البنك بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على معايير الفعالية والكفاءة.[2]

3- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب: المرحلة الموالية هي في مقارنة الأداء المحقق بالأداء المرغوب، فالعقبة التي تواجه المؤسسة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة، وبصفة عامة تحدد المؤسسة/البنك العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير.[3]

4- دراسة الانحراف وإصدار الحكم: إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق، انخفاض التكاليف، أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها، أهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى مؤثراته.[4]

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- قياس وتقييم**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص24.

[2] أحمد بن حماد الحمودة، **تقييم الأداء الوظيفي**، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، الرياض، سبتمبر 1994، ص337.

[3] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] نفس المرجع، ص15.

المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

من خلال قيام المحلل المالي بعمله يستعين بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لتقييم الأداء؛[1] وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:
- النظرة الثابتة تحقق في إطار تحليل الميزانية.
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة/البنك، إذ يأخذ بعين الاعتبار كلا من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة؛ يستعمل التحليل المالي من طرف مراقبي التسيير لمعرفة والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وهذا بالعمل على:[3]

- قرار الاستثمار طويل الأجل وكل ما يرتبط بهذا القرار من تحليل طرق تقييم مقترحات الاستثمار وكيفية حساب تكلفة الفرصة للأموال وأسعار الفرص البديلة وأسس حساب مخاطر الأعمال.
- قرار تمويل طويل الأجل وما يرتبط به من دراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة في ضوء الهياكل التمويلية للمؤسسات المماثلة في النشاط، وكذلك ما يرتبط من تحليل المصادر المثلى للتمويل طويل الأجل وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام من ناحية أخرى.
- إدارة رأس المال العامل وما يرتبط به من كيفية رفع كفاءة إدارة السيولة.
- رفع كفاءة تحصيل الحقوق والاستفادة القصوى من فرص التأخير في الدفع.

---

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص52.

[2] اليمين سعادة، **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص25.

[3] سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص ص11-14.

– تحليل الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية ومواعيده.

– التحليل الاقتصادي للائتمان من حيث شروطه ومدته والناتج من زيادة المبيعات والمخاطر المتوقعة.

– اختيار مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل وكل ما يرتبط بها من تحليل اقتصاديات كل من الائتمان المصرفي حسب أهداف المؤسسة.

تعمل كل من محاسبة التكاليف، الموازنات التقديرية، التحليل المالي على تقديم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بالتفصيل، وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين أدائها؛ يمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي:[1] استثمار الموارد؛ وكذا ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد وتمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:[2]

– اختيارات الاستثمارات، وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.

– توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

– تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

ومن أجل تنفيذ العملية الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وهي: إعداد الموازنة الاستثمارية ثم تحديد أنواع الاستثمارات، وفي الأخير سحب الاستثمارات. وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة المتمثلة في: القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي، وأيضا استرداد رأس المال. [3]

– **المؤشرات المالية ودورها في تقييم الأداء المالي:** المؤشرات المالية أو النسب هي علاقة رقم برقم آخر ويقوم هذا التحليل على أساس فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية ومقارنته مع غيره من الأرقام أو النسب الأخرى، يمكن تعريف النسب أو المؤشرات المالية بأنها عبارة عن دلالات ذات أهمية كبيرة للاسترشاد بها واستنباط حقائق الوضع المالي للشركة ودرجة جاذبيتها للاستثمار بهدف اتخاذ القرار الاستثماري العقلاني أو لتحقيق هدف معين؛ تعتبر البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات المدرجة، بالإضافة إلى تحركات أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية والبيئة الاقتصادية العامة المصدر الرئيسي في حساب النسب

---

[1] بن عمر سمير، **مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي دراسة حالة مجمع صيدال وشركة آليانس للتأمينات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد3، 2018، ص203.

[2] نفس المرجع، ص203.

[3] نفس المرجع، ص203.

المالية ومعرفة دلالاتها، حيث تحتوي البيانات المالية للشركات الكثير من المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية حيث ينتج عنها تحليلات وتوقعات وتوصيات عديدة.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية (مذكرات ومقالات) وباللغة الأجنبية المحصورة بين سنة 2015 وسنة 2019 والتي لها علاقة مع موضوع مذكرتنا وسنفصلها كالتالي:

- المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية.
- المطلب الثاني: مقالات باللغة العربية.
- المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: المذكرات باللغة العربية

تمّ التطرق في هذا المطلب إلى 5 مذكرات باللغة العربية من عدّة تخصصات لمرحلتي الماستر والدكتوراه.

أولا: دراسة سراج حسيبة، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات خلال الفترة 2016-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.[2]

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة.
- البحث عن كيفية التوازن المالي لمؤسسة وحدة الذبح والتحويل دائرة بوقيرات.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- محاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على هذه المؤسسة.

خلصت الدراسة إلى:

- التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.

---

[1] صام مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **نموذج مقترح لكيفية المفاضلة بين الاستثمار في الأسهم "دراسة مقارنة تحليلية لكل من سهم JOPT و JTEL المدرجين في بورصة عمان المالية"**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 04، نوفمبر 2018، ص138.

[2] سراج حسيبة، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات خلال الفترة 2016-2017**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.

– التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

ثانيا: دراسة حوني حمزة، طرشون خير الدين، بعنوان دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة حالة ملبنة عريب، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2018-2019.[1]

هدفت الدراسة إلى:

– إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي والدور الذي يلعبه في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية.

– معرفة الوضعية المالية لمؤسسة عريب (ملبنة عريب) وذلك بعد تحليل ميزانياتها المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

خلصت الدراسة إلى:

– **على المستوى النظري:**

– يعتبر التحليل المالي أداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لأهميته البالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

– يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مستقبلا.

– تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية ومنطلق لإجراء عملية التحليل المالي.

– مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية.

– **على المستوى التطبيقي:**

– رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها وبالتالي تحقق هامش أمان.

– احتياجات رأس المال العامل كان ساليا خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة مواردها المالية.

– الخزينة موجبة وهذا يعني أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهذا ما يوضح الوضعية الجيدة للمؤسسة خلال سنوات 2017/2016/2015.

– المؤسسة غير مستقلة ماليا وهذا ما يظهر من خلال نسبة الاستقلالية المالية خلال سنتي 2016/2015 أما في سنة 2017 فأصبحت هذه النسبة أكبر من 1 وهذا يعني أن تقل مراقبة الدائنين للمؤسسة.

---

[1] حوني حمزة، طرشون خير الدين، **دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة حالة ملبنة عريب**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2018-2019.

ثالثا: دراسة عكموش لامية، هابل نادية، بعنوان فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI (البويرة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص الإدارة المالية، جامعة أكلي محند أونجاح، 2017-2018.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالى الذي تسعى إليه.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالى قصد تقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي، ودوره في اتخاذ القرارات الإدارية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

خلصت الدراسة إلى:

- إن التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة خلال فترة معينة، قد تكون سنة أو فصل، وهذا اعتمادا على القوائم المالية.
- التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية، بحيث يظهر التحليل المالي بتلك المعلومات نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- رأس المال العامل موجب خلال الثلاث سنوات، وهذه الوضعية جيدة لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجاتها بمواردها المالية.
- احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة (2015-2016-2017) وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة.
- الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة ليست في صالح المؤسسة.
- المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

---

[1] دراسة عكموش لامية، هابل نادية، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI (البويرة)**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص الإدارة المالية، جامعة أكلي محند أونجاح، 2017-2018.

رابعا: دراسة جغام سعاد، بوقرة مسعودة، بعنوان دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة 2014-2016، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.[1]

هدفت الدراسة إلى:

- إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة.
- اكتشاف مواطن اختلال التوازن المالي في المؤسسة بأدوات التحليل المالي.
- التعرف على الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخصر الجافة بالمسيلة ومعرفة مركزها المالي ومدى توازنها باستخدام المؤشرات المالية.

خلصت الدراسة إلى:

- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيّم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.
- عملية تقييم الأداء المالي مهم لما يقدمه من معلومات للأطراف ذات الصلة، مما يسمح بالحكم على فعالية وكفاءة المركز المالي.
- التحليل المالي يعتمد فقط على البيانات المنشورة لتحقيق أهداف التحليل المحاسبي، لذا يجب الاعتماد على التحليل المحاسبي الذي يفحص القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة ودراستها بقصد توفير بيانات تفيد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، والتنبؤ بنتائج نشاطها في المستقبل.
- التعاونية لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وذلك راجع لتحسن النتيجة.
- من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة نلاحظ أن هناك ضعف في الأداء المالي نتيجة ارتفاع حجم مصاريف المستخدمين وارتفاع حجم الاستدانة على المدى القصير وضعف تطور رقم الأعمال وارتفاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.
- التمويل الأساسي للتعاونية يكون عن طريق هامش البيع وهامش التخزين وهذا باعتبار أن مخزون الحبوب والأسمدة والبقول الجافة هو ملك للمديرية العامة بحيث تقوم التعاونية بالتخزين والبيع.
- عدم تطابق رصيد النقدية مع صافي الربح، فرصيد النقدية يظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات ورصيد الربح يظهر في قائمة الدخل والفرق بينهما كبير.

[1] جغام سعاد، بوقرة مسعودة، **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة 2014-2016**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

خامسا: دراسة نادية سعودي، بعنوان مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.[1]

هدفت هده الدراسة إلى:

– التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء، نظام مراقبة التسيير، الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير ودورها في قياس وتقييم أداء البنوك.

– بيان ضرورة سد النقص في النموذج التقليدي لقياس الأداء الذي يرتكز على المقاييس المالية للأداء دون المقاييس غير المالية.

– تحليل المرتكزات النظرية والتطبيقية لبطاقة الأداء المتوازن وتوصيف الأبعاد الأساسية لها.

– التعرف على مدى استخدام الأساليب الحديثة "بطاقة الأداء المتوازن" لتقييم الأداء في البنوك التجارية الجزائرية.

– الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض الاقتراحات التي تساعد البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز استخدام أسلوب بطاقة الأداء المتوازن، وكذا تحسين أدائها باستعماله.

خلصت الدراسة إلى:

– أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق تعزّى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة) المتعلقة بجميع متغيرات الدراسة، أي أن إدراك إمكانيات ومهام نظام مراقبة التسيير، ومقاييس الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن متماثلة بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات في جميع متغيرات الدراسة تعزّى للبنك الذي يعمل به الفرد المستجوب وذلك لاختلاف إمكانيات ومهام نظام مراقبة التسيير من بنك إلى آخر إضافة إلى اختلاف مقاييس الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن المستخدمة في كل بنك.

– كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق تعزّى للمتغيرات الديمغرافية:

العمر: المتعلقة بمحوري إمكانيات نظام مراقبة التسيير، البعد المالي.

الخبرة: المتعلقة بمحوري إمكانيات ومهام نظام مراقبة التسيير.

بينما لا توجد فروق لمتغيري العمر والخبرة بالنسبة لباقي محاور الدراسة.

– أشارت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على نظام للرقابة يمتاز بالكفاءة وعلى خلية لمراقبة التسيير وتتوفر لديها التجهيزات والإمكانيات المادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة وتطورها وفقا لاحتياجات نظام مراقبة التسيير، كما يتوفر لديها نظام معلومات متطور يفي باحتياجات البنك من المعلومات

[1] نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

في مجال مراقبة التسيير. أي أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر على مختلف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية لتطبيق نظام مراقبة التسيير.

– وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مراقبي التسيير بالبنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة يقومون بمجموعة من الطائف تتمثل في وضع نظام معلومات واستغلاله بطريقة جيدة، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتجنب الإسراف في المجالات غير الضرورية،... أي أن مراقبي التسيير بالبنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة يقومون بالمهام الموكلة إليهم بشكل فعال من أجل تحسين أداء هذه الأخيرة، ومساعدة مسيري البنك بالوصول إلى تحقيق مختلف الأهداف.

– أشارت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أدائها حيث احتلت مؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالمحور المالي المرتبة الأولى وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

– كما أشارت إلى استخدام البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة لمؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بمحور الزبائن، حيث احتل هذا المحور المرتبة الثانية وهذا يشير إلى أن إستراتيجية البنوك التجارية الجزائرية الخاصة بالزبائن ناجحة وإيجابية، حيث تعطي اهتماما كبيرا لهذا المحور وذلك بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائنها والتنويع فيها، إضافة إلى التواصل المستمر معهم، وبالتالي تحتفظ بزبائنها وتحقق درجة رضا عالية لهم.

– وبينت نتائج الدراسة إلى أن بعد العمليات الداخلية احتل المرتبة الثالثة بدرجة موافقة جيدة، مما يدل أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة توظف مواردها المتاحة بالكامل، حيث تقوم بدراسة احتياجات ورغبات الزبائن بصفة مستمرة من أجل توفير الخدمات المصرفية لهم في الوقت المناسب، وتستجيب لشكاواهم وتعالج الخلل في وقت قصير، كما أنها تحسن من جودة خدماتها من خلال تخفيض مستويات الخسائر والأخطار وتسعى دائما إلى تحسين استخدام التكنولوجيا لتنويع خدماتها.

– كما بينت نتائج الدراسة إلى أن بُعد التعلم والنمو احتل المرتبة الأخيرة بين الأبعاد الأربعة المكونة لبطاقة الأداء المتوازن وهذا يعد مؤشرا بقلة اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بعملية الإبداع والابتكار.

– كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتوفر لديها البيانات اللازمة لاستخدام مؤشرات تقييم الأداء لكل بعد من الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن (البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) وهذا يعد مؤشرا إيجابيا على أن البنوك التجارية الجزائرية لديها الأساس الموضوعي للتخطيط بشكل جيد لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة حديثة من أدوات مراقبة التسيير لتقييم أدائها.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة: سراج حسيبة	تم التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وكل أساسياته، وكذلك الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.	في الدراسة السابقة تم دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ومعرفة كيفية التوازن المالي للمؤسسة والتحقق من المركز المالي والأخطار المالية ومحاولة إسقاطه على الجانب النظري.	معرفة أن التحليل المالي يهدف إلى بيان الوضع المالي السائد في المؤسسة، وكذلك تحسين أدائها المالي في المستقبل من خلال أنه يكشف الانحرافات الموجودة في الأداء.
دراسة: حوني حمرة، طرشون خير الدين	إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي.	مكان الدراسة، وكذلك لم يتم التطرق إلى تقييم الأداء المالي.	معرفة أن النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات المستعملة في عملية التحليل المالي.
دراسة: عكموش لامية، هابل نادية	إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات.	مكان الدراسة، وكذلك التعرف على الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.	التحليل المالي له أهمية بالغة في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
دراسة: جغام سعاد، بوقرة مسعودة	إظهار دور مؤشرات التوازن المالي في عملية تقييم الأداء المالي.	مكان الدراسة، والتعرف على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.	عملية تقييم الأداء المالي مهمة جدا لما تقدمه من معلومات للأطراف ذات الصلة.
دراسة: نادية سعودي	التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء المالي.	معرفة مدى استخدام الأساليب الحديثة "بطاقة الأداء المتوازن" لتقييم الأداء في البنوك التجارية.	معرفة أن المؤشرات المالية تحتل المرتبة الأولى في تقييم الأداء المالي، وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى خمسة مقالات باللغة العربية موجودة في عدة مجالات وبمواضيع مختلفة ومرتبطة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي.

أولا: دراسة سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، بعنوان: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الولائية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03 جانفي 2020.[1]

[1] سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الولائية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018**، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03 جانفي 2020.

هدفت الدراسة إلى:

– التعرف على مختلف أدوات التحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه وأهم مؤشراته والمتمثلة في مؤشرات التوازن المستوحاة من القوائم المالية.

– إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

– التعرف على حقيقة الوضع المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF).

خلصت الدراسة إلى:

– **النتائج النظرية:** من خلال هذا البحث تم استخلاص النتائج التالية:

– التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

– القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

– تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

– مؤشرات التوازن المالي، من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

– **النتائج التطبيقية:** من خلال الدراسة التي تم القيام بها على مؤسسة ANESRIF توصلوا إلى النتائج التالية:

– رأس المال العامل موجب خلال سنة 2017–2018 وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى الطويل.

– رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنة 2017–2018 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على مواردها الخاصة دون الاعتماد على مواردها الخارجية.

– احتياجات رأس المال العامل موجب حلال سنة 2017 –2018 وهذا يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة.

– الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة.

ثانيا: دراسة سعداوي مرادي مسعود، مختاري فتحية، بوساحة محمد لخضر، بعنوان: مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، (2017–2018)، مجلة المعيار، المجلد11، العدد02، 2020.[1]

هدفت الدراسة إلى: معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء

[1] سعداوي مرادي مسعود، مختاري فتحية، بوساحة محمد لخضر، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، (2017–2018)، مجلة المعيار، المجلد11، العدد02، 2020.

المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الأغواط خلال فترة 2017-2018.

خلصت الدراسة إلى: من خلال الدراسة التي قاموا بها على مؤسسة سونلغاز الأغواط تم التوصل إلى:

- التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من اتخاذ القرارات واستخراج نقاط القوة والضعف وتحسين الأداء.
- التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف إلى فهم وإدراك لمدلولات النسب والمؤشرات المالية.
- رأس المال العامل سالب خلال سنة 2017-2018 وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل.
- لم تستطيع المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي بين (السيولة والربحية) خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراها من خلال مواردها الثابتة وكذلك غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة العامة خلال سنة 2017 و2018 أقل من الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطّى الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد.
- نسبة المردودية المالية والاقتصادية ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي مما يدلّ على ضعف مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- وجود سيولة مجمدة ليس في صالح الماسة لذا عليها استغلال جزء من الفائض في مشاريع استثمارية جديدة.
- من خلال التحليل العمودي لحساب النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة نشاطها الاستغلالي وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على خلق الثروة.

ثالثا: دراسة بن عمور سمير، بعنوان: مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي، دراسة حالة مجتمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد03 سنة 2018.[1]

هدفت الدراسة إلى: الكشف المبكر بالفشل المالي للمؤسسات وذلك من خلال مؤشرات ونماذج استحدثت من طرف علماء كان لهم دور ووزن كبير في إعطاء تحليل مسبق وصورة كاملة للوضع المالي قبل حدوث الفشل، كل ذلك من أجل تدارك ذاك الاختلال، ومن بين النماذج والمؤشرات التي تم التطرق إليها هي دراسة أنموذج ألتمان ونموذج كونان وهولدر إلا أن هناك الكثير من النماذج وإسقاطها على نوعين من المؤسسات لمعرفة الفروق الحقيقية بينهما.

خلصت الدراسة إلى:

[1] بن عمور سمير، **مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي، دراسة حالة مجتمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد03 سنة 2018.

– يمتاز النموذجين بفعالية كبيرة جدا وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية وتحليل القوائم المالية على النموذجين.

– بعد تطبيقنا لنموذج ألتمان (Z-Score) ظهرت لنا نتائج تجزم بقوة الدراسة وعدم الوقوع في الفشل المالي خلال الفترة المدروسة (2010–2015)، والتي كانت تبعث نوعا من الأريحية للفترة المقبلة كون قيم (Z) عالية جدا مقارنة مع ما هو مدروس قبلا.

– كما أكدت نفس الدراسة عند تطبيقنا لنموذج كونان هولدر والتي هي بدورها جاءت على نفس النسق بجزمها في عدم الوقوع في الفشل المالي خلال الثلاث سنوات مستقبلا.

– إذن تعتبر الدراسة من خلال الأساليب الحديثة في دراسة الوضع المالي للمجمع والشركة من أهم الدراسات خصوصا في الوقت الراهن الذي يعتمد في الكثير على مدى التعرف على وضع الشركة قبل الخوض في غمارها من خلال شراءه لأسهمها أو الاستثمار فيها بأي حال من الأحوال.

رابعا: دراسة خطاب دلال، زعبيط نور الدين، بعنوان: تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة (2013–2014)، مجلة ميلاف للبحوث في الدراسات، المجلد 4، العدد 01 جوان 2018.[1]

هدفت الدراسة إلى:

– التعرف على واقع الأداء المالي بالمؤسسة محل التطبيق خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية الراهنة.

– التعرف على واقع الادوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة وأهم العوامل التي تؤثر في عملية التقييم.

– إبراز أهمية استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة من أجل الوقوف أمام مواطن القوة والضعف بالمؤسسة قصد رفع كفاءتها وتفعيل دورها في التنمية الوطنية.

– تقديم بعض التوصيات لزيادة الاهتمام بكفاءة الأداء المالي من قبل الأطراف المعنية بالمؤسسة وأهمهم المسيرين والإطارات المالية والمحاسبية العاملة بالمؤسسة.

خلصت الدراسة إلى:

– هناك تأثير سلبي للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل وهذا يدلّ على عدم سلامة المركز المالي، أما بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل فهو سالب بمعنى أن موارد الدورة تغطي الأصول المتداولة.

– عند حساب قيم الخزينة وجدناها موجبة خلال السنتين، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في التحكم في سيولتها النقدية على المدى القصير.

– عند حساب النسب المالية وجدنا أن أداء المؤسسة ضعيف لأنها لم تقع في المستوى المعياري.

[1] خطاب دلال، زعبيط نور الدين، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية**، دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة (2013–2014)، مجلة ميلاف للبحوث في الدراسات، المجلد 4، العدد 01 جوان 2018.

– بالنسبة لمؤشرات المردودية بنوعيها فكانت مقبولة إلى حدّ ما، حيث لوحظ انخفاض في المردودية الاقتصادية والمالية في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

– تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالية عملية مهمة بالنسبة للمسيرين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

– من خلال الدراسة التي تم القيام بها تبين بأن مؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة تسعى إلى إنجاز وثائق مالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة...) بشفافية وموضوعية خاصة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الذي سهل من عملية تقييم أدائها المالي.

خامسا: دراسة يزيد تقرارات، بعنوان: استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الدوالب والسكاكين بولاية سطيف 2011-2014، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017.[1]

هدفت الدراسة إلى:

– التطرق إلى الجوانب النظرية للقوائم المالية ومعرفة الأدوات اللازمة في تحليليها.

– معرفة الجديد الذي جاء به الإصلاح المحاسبي في الجزائر فيما يخص تحليل القوائم المالية بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

– معرفة الأسباب التي أدت باستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الوضع المالي المفصل للمؤسسة انطلاقا من مخرجات نظام المحاسبة المالية.

– الوقوف على مدى اهتمام المحللين الماليين في الجزائر للأدوات الحديثة في التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل بالاعتماد على المؤشرات المالية في الماضي والحاضر، ليتسنى للمسؤولين رسم السياسات المالية اللازمة في مؤسساتهم للنهوض بأدائها المالي وتطوير أنشطة المؤسسة.

– التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية للتحليل المالي والوقوف على مدى اهتمام المؤسسة محل الدراسة باستخدام مختلف الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية بغرض تحسين الوضع المالي في المسلسل.

خلصت الدراسة إلى:

– يعتبر تحليل القوائم المالية إنجاز هام يقوم به شخص مؤهل علميا ومهنيا في جانب الإدارة المالية والمحاسبية باستخدام مختلف الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي لاسيما النسب المالية المتمثلة في (نسب الهيكل المالي، ونسب النشاط أو النمو، نسب الربحية، نسب السيولة بالإضافة إلى نسب مالية يستطيع المحلل المالي الاستعانة بها مثل نسب المردودية والنسب المالية المشتقة من قائمة الدخل (جدول حساب النتائج) ونسب مالية مشتقة من قائمة تدفقات الخزينة... إلخ.

---

[1] دراسة يزيد تقرارات، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي،** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الدوالب والسكاكين بولاية سطيف 2011-2014، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017.

– تعتبر القوائم المالية التي هي نتاج عن مخرجات النظام المحاسبي مدخلات للتحليل المالي، أي المحلل المالي لا يمكنه الحكم على الوضع المالي للمؤسسة إلا إذا توفرت لديه القوائم المالية والمحاسبية، وقد يستخدم المحلل التقارير المالية التي هي أوسع من القوائم المالية والمتضمنة لمعلومات مالية وغير مالية.

– يتم استخدام نتائج تحليل القوائم المالية من قبل جهات متعددة قد تكون جهات داخلية في المؤسسة كالإدارة ليتبين لهم رسم السياسات المالية والمحاسبية والاستثمارية أو العاملون بالمؤسسة ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في النشاط والاطمئنان على استقرار مناصب عملهم ويمكن أن تكون جهات خارجية المتمثلة في المساهمين والمستثمرين ليتسنى لهم مدى اتخاذ قراراتهم في الإبقاء على أسهمهم في المؤسسات التي هم شركاء فيها أو التنازل عنها في حالة شركتهم تواجه مخاطر مالية تهدد عوائدهم المالية في المستقبل والدائنين كالبنوك والمؤسسات المالية ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها.

من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها فإن المؤسسة محل الدراسة وضعيتها المالية خلال الفترات المدروسة كانت جيدة وهذا ما تم التوصل له من خلال دراسة الوضعية المالية باستخدام النسب المالية إذ أنها حققت توازن مالي جيد ووضعها المالي لا يدعو للقلق في المستقبل وذلك من خلال نتائج الأعمال الموجبة المحققة من (2011 – 2014).

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا ومقالات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة: سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين	التطرق إلى أدوات التحليل المالي وأهم مؤشراته المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، وإبراز أهمية التحليل المالي لتقييم الأداء المالي.	مكان الدراسة، ومعرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل لدراسة، ومتابعة إنجاز الاستثمارات.	معرفة أن القوائم المالية تقدم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما يسهل تطبيق عملية التحليل المالي.
دراسة: سعداوي مرادي مسعود، مختاري فتحية، بوساحة محمد لخضر	استخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي.	مكان الدراسة، تحليل القوائم المالية بمؤسسة سونلغاز خلال فترة 2017-2018	معرفة أن التحليل في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف إلى فهم النسب والمؤشرات المالية.
دراسة: بن عمور سمير	التطرق إلى أهم مفاهيم التحليل المالي وتقييم الأداء المالي.	التطرق إلى أساليب التنبؤ بالوضع المالي، مكان الدراسة، تقييم أداء المؤسسة محل الدراسة من خلال القوائم المالية والاستعانة بنماذج التنبؤ في الكشف عن الوضع المالي.	معرفة أن نماذج التنبؤ تساهم في عدم الوقوع في الفشل المالي.

دراسة: خطاب دلال، زعبيط نور الدين	المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي واستخدام المؤشرات المالية في تحليل وتقييم الأداء المالي.	مكان الدراسة، وبيان أهمية التحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بصفة عامة.	معرفة أن قيم الخزينة الموجبة يدل على تحكم المؤسسة في سيولتها النقدية على المدى القصير.
دراسة: يزيد تقرارات	توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.	مكان الدراسة، والتطرق إلى الإصلاح المحاسبي في الجزائر والقوائم المالية.	القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي، وهي مدخلات للتحليل المالي حيث لا يمكن للمحلل المالي الحكم على الوضع المالي للمؤسسة إلا إذا توفرت لديه القوائم المالية والمحاسبية.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية

سنشهد في هذا المطلب خمسة (05) دراسات باللغة الأجنبية والتي تعالج مواضيع تتعلق بالأداء المالي للبنوك التجارية والتحليل المالي لها.

First: Abuzarqa Rawan, Evaluating Banks Financial performance using financial ratios case study of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.[1]

هدفت الدراسة إلى: المساهمة في تحليل خمسة عوامل مالية لها تأثير على التجارة وأداء البنك في الكويت لاستخدام موارد البنك بكفاءة أكبر، وتصنيف البنوك التجارية في الكويت حسب خصائصها المالية الموجهة للتطوير المستقبلي ولتقييم أدائها المالي، وكذلك قدمت الدراسة بعض الدلائل لإدارة البنك ومن بينها العوامل التي تحدد أداء البنك.

خلصت الدراسة إلى: وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عنصرا وهو نسبة الأرباح المحتجزة التي يمكن زيادة الربحية البنكية بشكل كبير وخاصة العائد على الأصول، وأن هناك علاقة قويّة بين الأرباح المحتجزة إجمالي الأصول والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة.

Secondly: Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, The Evolution of the Algerian Banking System, Management Dynamics in the Knowledge Economy; Vol.6, N°.1, 2018.[2]

[1] Abuzarqa Rawan, **Evaluating Banks Financial performance using financial ratios,** case study of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.

[2] Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, Management Dynamics in the Knowledge Economy, Vol.6, N°.1, 2018, pp.145-166.

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التحقيق في مراحل تطورها ابتداء من الاستقلال (1962)، حيث ورثت الجزائر النظام المصرفي الاستعماري، لدراسة التطور ركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري (المرحلة الاستعمارية، مرحلة السيادة، مرحلة التأميم والتنشئة الاجتماعية، مرحلة التقييد ومرحلة التحرير)، بالإضافة إلى ذلك حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية في الجزائر مثل (سعر الفائدة، ملكية البنوك، نشاط البنوك، ربحية البنوك)، علاوة على ذلك أجرت مقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري والقطاعات المصرفية في دولتين من دول شمال إفريقيا المجاورة.

خلصت الدراسة إلى: وكشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد تحولات عديدة، لذلك أنشأت السلطات الجزائرية نظامًا مصرفيًا جزائريًا (البنوك المملوكة للدولة) ليحل محل النظام المصرفي الاستعماري، بعد ذلك تم تبني العديد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية على أساس المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، في أوائل التسعينيات وخاصة مع قانون النقد والقرض (1990) سعت السلطات الجزائرية إلى تحرير أنشطة البنوك لتحسين أداء البنوك، ونتيجة لذلك تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري، حيث يتكون في عام 2016 من عشرين بنكًا تجاريًا وثماني شركات مالية ومجموعة من مكاتب الارتباط للبنوك الأجنبية، من ناحية أخرى لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر بحاجة إلى مزيد من التطوير للوصول إلى مستوى البنوك في المنطقة (المغرب وتونس) خاصة في تركز السوق وإدارة مخاطر الائتمان.

Third: Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn, Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.[1]

هدفت الدراسة إلى: الهدف الأساسي للدراسة هو تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية في البحرين، حيث استندت هذه الدراسة إلى ثمانية بنوك تجارية للفترة من 2005 إلى 2015.

خلصت الدراسة إلى: عدة نتائج أهمها أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرفع المالي بينما لم تصدق الدراسة على الربحية والكفاءة من البنوك، تكشف هذه الدراسة أيضا أن تطبيق ارتفاع نسبة كفاية رأس المال سيؤثر سلبا وقد يكون تأثير الأزمة المالية والنفطية قد أثر على الرافعة المالية تأثيرا سلبيا على ربحية البنوك.

Fourthly: Mustafa Hassan Mohammad Adam, Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios, a case study of Erbil Bank for

[1] Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn, **Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks**, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.

Investment and Finance, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, N°.6 2014.[1]

هدفت الدراسة إلى:هدفت الدراسة إلى قياس أداء مصرف أربيل للاستثمار والمالية في إقليم كردستان العراق، وقد تم تحديد بعض الأهداف الفرعية وهي تحليل الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة، فحصت العوامل المالية التي يمكن أن تكون العوامل المحددة للصافي المالي لأداء البنك والتحقق مما إذا كانت نسبة رأس المال البنكي وحجمه وقروضه مرتبطة بالربحية في إقليم كردستان.

خلصت الدراسة إلى: أن موقف بنك أربيل وبعض متغيرات العوامل المالية تؤثر على الوضع المالي لأداء البنك، ثم تبين الأداء المالي العام لمصرف أربيل يتحسن من حيث نسب السيولة أو نسب جودة الأصول أو أداء الائتمان، نسب الربحية ROE ، ROA ، NPM.

fifth: Qais Haidry, Boris Abbey, Financial Performance of Commercial Banks Afghanistan International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.8, N°.6, 2014.[2]

هدفت الدراسة إلى: دراسة محددات الربحية في صناعة البنوك التجارية في أفغانستان سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو ملك للدولة تم جمعها للدراسة على مدى 5 سنوات من عام 2012 حتى عام 2016 على الرغم من أن المعلومات المالية لم تكن متاحة.

خلصت الدراسة إلى: أن العوامل الخاصة بالبنك تساهم بشكل كبير في الربحية ويتم قياس البنوك بدلا من الاقتصاد بشكل عام من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي علاوة على ذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره اقتصادا كليا خارجيا، كما أن العامل الذي يؤثر على الأداء المالي كان له أيضا تأثير إيجابي مع ربحية البنوك في أفغانستان لكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية، كما تم استنتاج أن بنك AIB يستحوذ على الجزء الأكبر من السوق يمثل بشكل فردي أصول الصناعة المتوسطة 21,5% على 5 سنوات، بنك AZB يمثل الثاني من حيث الحصة السوقية للأصول بشكل فردي تمثل 12,3% من أصول الصناعة، أما بنك التمويل الصغير الأول وفروع البنوك الأجنبية الثلاثة الأخرى HBL ، BAL ، NBP يحققان أعلى معدل ربحية من حيث العائد على الأصول بمتوسط 5 سنوات من الوقت على العائد على الأصول.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

---

[1] Mustafa Hassan Mohammad Adam, **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios**, a case study of Erbil Bank for Investment and Finance, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, N°.6 2014, PP162-177.

[2] Qais Haidry, Boris Abbey, **Financial Performance of Commercial Banks Afghanistan International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol.8, N°.6, 2014.

الجدول رقم (04): المقارنة بين دراستنا الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Abuzarqa Rawan, 2019	نفس الهدف وهو تقييم الأداء المالي للبنوك	المكان مختلف، مع تركيز الدراسة السابقة على ربحية البنوك	استفدنا منها في الجانب التطبيقي.
Ishaq HACINI, 2018	الاهتمام بالبنوك التجارية في الجزائر	موضوع الدراسة مختلف	تم الاستفادة منها في فهم النظام البنكي الجزائري وتطوره التاريخي.
Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn,2017	نفس الهدف وهو تقييم الأداء المالي للبنوك	المكان مختلف، مع تركيز الدراسة السابقة على الرفع المالي وهيكل التمويل	استفدنا منها في الجانب التطبيقي خصوصا في إعداد النسب المالية.
Mustafa Hassan Mohammad Adam, 2014	نفس الهدف وهو تقييم الأداء المالي للبنوك	المكان مختلف، كما نختلف على هذه الدراسة في اهتمامنا بالتحليل العمودي والتحليل الأفقي	استفدنا منها في الجانب التطبيقي.
Qais Haidry, Boris Abbey, 2014	تشابه الهدف جزئيا	المكان مختلف، مع تركيز الدراسة السابقة على محددات ربحية البنوك	استفدنا منها في الجانب النظري.

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي ابتداءً من التطور التاريخي له، وأسباب نشأته، وعرّفنا التحليل المالي أنه دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة مع ذكر الأهداف وأهم الخصائص وأدوات التحليل مع التطرق إلى أهم النسب المالية في التحليل المالي وهي نسب السيولة والمديونية والربحية مع ذكر مؤشرات التوازن المالي التي تلعب دورا كبيرا في عملية التحليل المالي.

أما بالنسبة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك فهي تعكس الوضعية المالية للبنوك ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها دون الوقوع في مخاطر السيولة أو فقدان العملاء، كما تم التطرق إلى أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي وأهم وظائفه والركائز الأساسية به في البنوك التجارية، بالإضافة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال بيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات وكذا مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي.

وفي الأخير تمت معالجة بعض الدراسات السابقة باللغة العربية (مذكرات ومقالات) وباللغة الأجنبية والتي تعالج نفس موضوعنا، مع بيان أوجد التشابه والاختلاف مع دراستنا وكيفية الاستفادة منها.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي "دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"

تمهيد:

يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أهمة كبيرة لما يوفره من معلومات مالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنوك التجارية، وتعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي الكلي والجزئي للبنوك التجارية، ومن خلال نتائج هذه المؤشرات يمكن معرفة الوضع المالي بدقة لهذه البنوك والمقارنة بينها من أجل اختيار البنك الأفضل الذي يساعد الأطراف المهتمة، وفي دراستنا تم اختيار مجموعة من البنوك التجارية العمومية والخاصة خلال فترة الدراسة 2015-2019 حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين موضحان كما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.**
- المطلب الأول: التعريف بالنظام البنكي الجزائري.
- المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة BEA-BNA.
- المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة بنك السلام – بنك ABC.
- **المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي.**
- المطلب الأول: قراءة مالية للبنوك محل الدراسة.
- المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام النسب المالية.
- المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة وفق أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

وفي هذا المبحث المعنون بتقديم البنوك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك السلام، بنك ABC) سنتطرق إلى ثلاث مطالب هي:

- المطلب الأول: التعريف بالنظام البنكي الجزائري.
- المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة: BNA- BEA.
- المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة: بنك السلام – بنك ABC.

المطلب الأول: التعريف بالنظام البنكي الجزائري

مر النظام البنكي الجزائري بمراحل مهمّة وعدة إصلاحات عند تأسيسه منها مرحلة قبل الاستقلال، ومرحلة بعد الاستقلال، ومجموعة الاصلاحات التي تم القيام بها بداية من السبعينات وهي كالتالي:

أولا: النظام البنكي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي (قبل الاستقلال)

أول مؤسسة بنكية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك بالإضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود بداية من سنة 1848 وثاني مؤسسة كانت Le compteur national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع، وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا أي قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع 1050000 فرنك؛ وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880 و1900 نظرا للإسراف وعدم العقلانية في تقييم القروض، مما أدى إلى نقله لفرنسا، وتغيير اسمه ليصبح بنك الجزائر وتونس، حيث أسندت له مهمة الإصدار وباستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر؛ [1] وكانت بنية النظام البنكي في الجزائر قبل الاستقلال كالتالي:

الجدول رقم (05): بنية النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال

البنك / العدد	طبيعة البنك	عدد البنوك	عدد الفروع
01	بنك الجزائر (بنك الإيداع)	01	01
02	البنوك التجارية (الثانوية)	11	409
03	بنوك الأعمال	03	04
04	بناك التنمية	01	01
05	مؤسسة إعادة الخصم	01	01
06	بنوك الائتمان الشعبي	01	01
07	المنشات العمومية وشبه العمومية	04	01

المصدر: شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 154.

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 48-49.

ثانيا: النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال

باشرت الجزائر بعد الاستقلال إلى إنشاء نظام جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة وهي كالتالي:[1]

1- الإجراءات الطارئة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962، ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد وضعت هذه العملية حدّا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء، مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة ما بين 1967/1963 والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي، الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص؛ والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

2- تأميم البنوك الأجنبية: إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العمومية لوسائل الإنتاج، وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الجزائر الخارجي (BEA)؛ وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد

[1] سنوسي علي، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري-اقتصاد نقدي وبنكي**، محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص ص 7-9.

والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية.

3- مرحلة ما بعد التأميم: وقد توالت عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة 1982 (خاصة بعد ما عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية)، وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دورا فعالا في الاقتصاد الوطني ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكان تجاريان وهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL)، وتغير مع تأسيسهما نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

4- البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في 13 ديسمبر 1962.
- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964، ولقد تم إجراء إعادة هيكلته وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997.
- البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966.
- القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967.
- البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967.

ثالثا: الإصلاحات الممتدة بين 1971-1985

1- الإصلاح المالي 1971: جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، حيث ارتكز الإصلاح المالي لسنة 1971 على المبادئ التالية:[1]

أ- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.

ب- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي).

ج- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك.

د- منح التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك.

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص 181.

هـ- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العمومية للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية.

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هذا الإصلاح يتميز بالصفات التالية:[1]

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها.
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك ومراقبة السياسة النقدية.
- الاعتماد على القطاع العام في التمويل وتهميش القطاع الخاص مما أدى إلى ضعف الادخار الوطني.
- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80-84) حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي؛ وعليه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر المستقلة من 1962-1985 إلى ثلاثة مراحل رئيسية:[2]

- المرحلة الأولى: تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية.
- المرحلة الثانية: أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العمومية للقرض وللنقد والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري للتنمية.
- المرحلة الثالثة: عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري باستثناء بنك التنمية المحلي.

كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار.

رابعا: البنوك الموجودة في النظام البنكي الجزائري حاليا: يوجد في الجزائر حاليا 20 بنك تجاري وهي كالآتي:

1- البنك الخارجي الجزائري: (BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE) يعتبر من البنوك العمومية؛ **الاختصار:** BEA، **المقر:** بئر مراد رايس، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:**https://www.bea.dz

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] العرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص ص9-10.

2- البنك الوطني الجزائري: (BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE) يعتبر من البنوك العمومية، **الاختصار:**BNA، **المقر:** 8، شارع أرنستو شي جيفارا، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** http://www.bna.dz.

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL) يعتبر من البنوك العمومية، **الاختصار:** BADR ، **المقر:** 17 ، شارع العميد عميروش ، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.badr-bank.dz.

4- بنك التنمية المحلية: (BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL) يعتبر من البنوك العمومية، **الاختصار:**BDL ، **المقر:** 5، شارع قاسي عمار، سطاوالي، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.bdl.dz

5- القرض الشعبي الجزائري: (CRÉDIT POPULAIRE D'ALGERIE) يعتبر من البنوك العمومية، **الاختصار:** CPA، **المقر:** 2، شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني** https://www.cpa-bank dz.

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: (CAISSE NATIONALE D'EPARGNE ET DE PRÉVOYANCE) يعتبر من البنوك العمومية، **الاختصار:** CNEP ، **المقر:** تجزئة ج6 ، قاريدي، القبة، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** www.cnepbanque.dz .

7- بنك البركة الجزائري: BANQUE AL BARAKA D'ALGÉRIE أول بنك غير عمومي بالكامل، وهو شراكة بين الجزائر والبحرين، **المقر:** حي الحاج بوثلجة حويذق، فيلا رقم1، بن عكنون، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** www.albaraka-bank.corn .

8- بنك ABC في الجزائر: (ARAB BANKING CORPORATION ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** 38، شارع الإخوة بوعدو، بئر مراد رايس، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.bank-abc.com/world/Algeria.

9- نتيكسيس الجزائر: (NATIXIS ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** 62، طريق درارني، حيدرة، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.natixis.dz.

10- سوسيتي جنرال الجزائر: (SOCIETE ALGERIE GENERALE) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** إقامة الكرمة 16105، جسر قسنطينة، الجزائر العاصمة، الصندوق البريدي رقم 55 بئر خادم، **الموقع الالكتروني:** https://www.societegenerale.dz

11- سيتي بنك الجزائر: (CITIBANK N.A. ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** 7، شارع العربي عليق، حيدرة، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.citibank.com

12- البنك العربي- الجزائر: (ARAB BANK PLC ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** شارع بن يوسف بن خدة، سيدي يحي رقم 46، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** http://www.arabbank.dz.

13- بي ان بي باريباس: (BNP PARIBAS EL DJAZAIR) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **المقر:** حي الأعمال، تجزئة رقم 01-03، باب الزوار، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.bnpparibas.dz

14- ترست بنك-الجزائر: (TRUST BANK ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **الاختصار:**TBA ، **المقر:** 70، طريق العربي عليق، حيدرة، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.trustbank.dz .

15- بنك الخليج الجزائر: (GULF BANK ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **الاختصار:** AGB **المقر:** طريق الشراقة، صندوق بريد 26 دالى براهيم، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.agb.dz .

16- بنك الاسكان للتجارة والتمويل- الجزائر: (THE HOUSING BANK FOR TRADE & FINANCE-ALGERIA من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **الاختصار:** HBTF-ALCERLA ، **المقر:** 16، أحمد اواقد، دالى براهيم، الجزائر العاصمة، صندوق بريد 103، الرمز البريدي 16120، **الموقع الالكتروني:** https://housngbankdz.com.

17- بنك فرانسا الجزائر: (FRANSABANK EL-DJAZAIR) بنك لبناني مع شراكة جزائرية، **المقر:** 45 ب، شارع بن يوسف بن خدة، سيدي يحي، حيدرة، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** https://www.framsabank.dz

18- بنك قروض الاستثمار والشركات الزراعية- الجزائر: (CREDIT AGRICOLE-CORPORATE & INVESTISSEMENT BANK ALGERIE)، **الاختصار:** CA-CIB-ALGERIA ، **المقر:** برج مركز الاعمال، دالى براهيم، الجزائر العاصمة، صندوق بريد 103، الرمز البريدي 16320، **الموقع الالكتروني:** https://www.ca-cib.fr.

19- بنك السلام-الجزائر: (AL SALAM BANK-ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **الاختصار:** ASBA-ALGERIA ، **المقر:** 233، شارع أحمد اواقد، دالى براهيم، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:** http://www.alsalamalgaia.com .

20- HSBC للأعمال- الجزائر: (H.S.B.C. BUSINESS BANKING ALGERIA) من البنوك الدولية التي لها فروع في الجزائر، **الاختصار:** HSBC-ALGERIA ، **المقر:** مركز الأعمال، Pins Maritime، المحمدية، الجزائر العاصمة، **الموقع الالكتروني:**http://www business.algeria.hsbc.com .

المطلب الثاني: التعريف بالبنوك العمومية محل الدراسة BEA-BNA

يوجد في الجزائر ستة 06 بنوك عمومية من أهمهم وأقدمها البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف هذين البنكين وهما: البنك الخارجي الجزائري BEA والبنك الوطني الجزائري BNA.

أولا: البنك الخارجي الجزائري[1]

ثم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية، حدّد رأسماله مبدئيا بـ 20 مليون دينار جزائري، مقرّه الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967 (Le Crédit Lyonnais).
- الشركة العمومية في 31 ديسمبر 1967 (Société générale).
- قرض الشمال (البنك الشمالي للتسليف في 30 أفريل 1968 (Crédit du nord).
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968.

(Banque industrielle d'Algérie et de la méditerrané)

- بنك باركليز الفرنسي في 30 أفريل 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائري الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية.
- هيكل المواد الهيدروكربونية.
- دائرة الشؤون الخارجية.
- دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء...)، حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسي شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يضم الهيكل التنظيمي مديريتان عامتان مساعدتان و9 مديريات مركزية عملياتية، في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد أرسي تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب أحكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدر بـ 24,5 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد، وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية، وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم،

[1] الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري: www.bea.dz تاريخ الاطلاع: 2021/02/02.

رأس ماله قفز من 1 مليار دج إلى 24,5 مليار دج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967، كما تم استحداث هيكل تنظيمي آخر سنة 1996 من طرف المدير الجهوي، بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادرة في 02 جانفي 1996، زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 (مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في 1997/04/21) ملحقة بمديرية الشبكة، وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين قطاع مؤسسي وقطاع شخصي، بالإضافة إلى مكتب المراجعة الدولية "DELOITE" وأيضا "TOUEN" حيث يقوم بتوزيع مسؤولية السياسة التجارية واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنّى البنك هيكلا تنظيميا جديدا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة، وتم توسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

حاليا للبنك فرعين في الخارج: البنك الدول العربي (باريس) والبنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي)، يتم توزيع الرأس المال الاجتماعي على 4 صناديق مساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة "الإلكترونيك"، المواصلات، الإعلام الآلي" 35%.
- صندوق مساهمة "كيمياء، بتروكيمياء، صيدلة" 10%

وفي سنة 2006 قام البنك بعمليات إعادة هيكلة وظائفه ودخل في مرحلة جديدة من التحديث، والتي مست كل هياكله وشبكته بالكامل، كما عرفت هذه السنة إستراتجية تحديث وإعادة تأهيل الوكالات لضمان المواءمة مع المتطلبات التكنولوجية الجديدة والصفقات المتاحة للزبون، كل هذا في بيئة تنافسية، لتعرف السنة الموالية 2007 تحديث نظام المعلومات من خلال برنامج دلتا Delta ليصبح العمل البنكي أكثر دقة وأمان، وفي سنة 2009 توجه البنك إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الرائدة عالميا تم طرح منتجات جديدة، أما سنة 2011 فعرفت توسيعا لشبكة البنك وتجديدا لهياكله القديمة في إطار التحديث والتحسين المستمر في الخدمات وطريقة تقديمها، كما افتتح البنك في هذه السنة أول وكالة بخدمة حرة libre-service الواقعة بديدوش مراد الجزائر وسط، وتم رفع رأسماله إلى 76 مليار دينار جزائري، لتسمح هذه الزيادة بالعمل بالتنسيق مع أكبر البنوك المحلية وكذا الدولية.

من خلال ما سبق يمكن عرض بشكل موجز أهم المعلومات المتعلقة بهذا البنك في شكله الحالي:

- التسمية: بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieure d'Algérie (BEA).
- الصفة القانونية: شركة مساهمة.
- رأس المال الاجتماعي: 150 مليار دينار جزائري.
- المقر الاجتماعي: 11 شارع العقيد عميروش، الجزائر.
- النشاط: تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب، قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات.
- شبكة الوكالات: 114 وكالة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي BEA

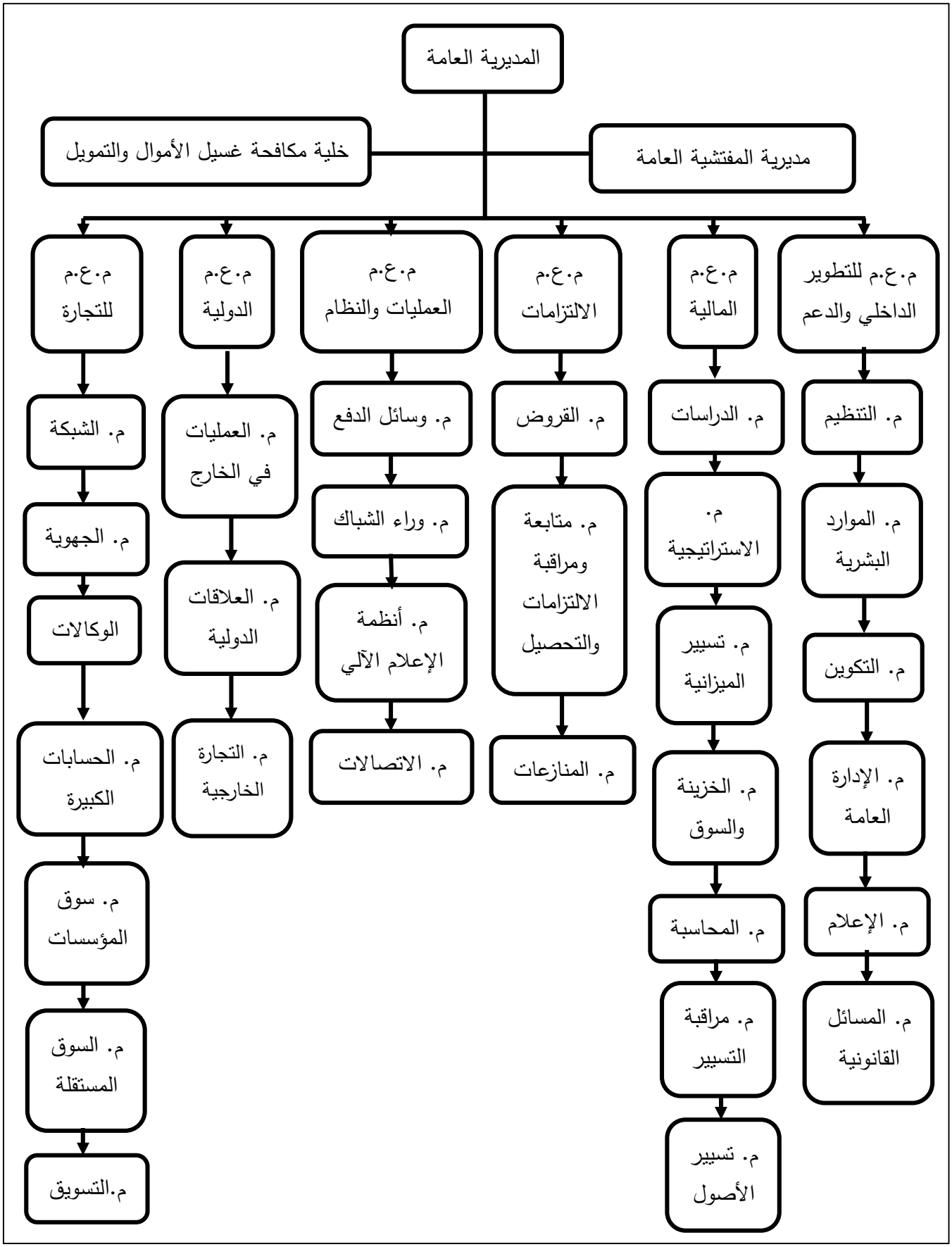

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري: www.bea.dz تاريخ الاطلاع: 2021/02/02.

ثانيا: البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية، وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:[1]

1. سنة 1966: أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.
2. سنة 1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.
3. سنة 1988: القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

4. سنة 1990: القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر بنك BNA كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

5. سنة 1995: يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.
6. سنة 2009: في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دج إلى 41 مليار دج.
7. سنة 2018: في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دج إلى 150 مليار دج.

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/05/12

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

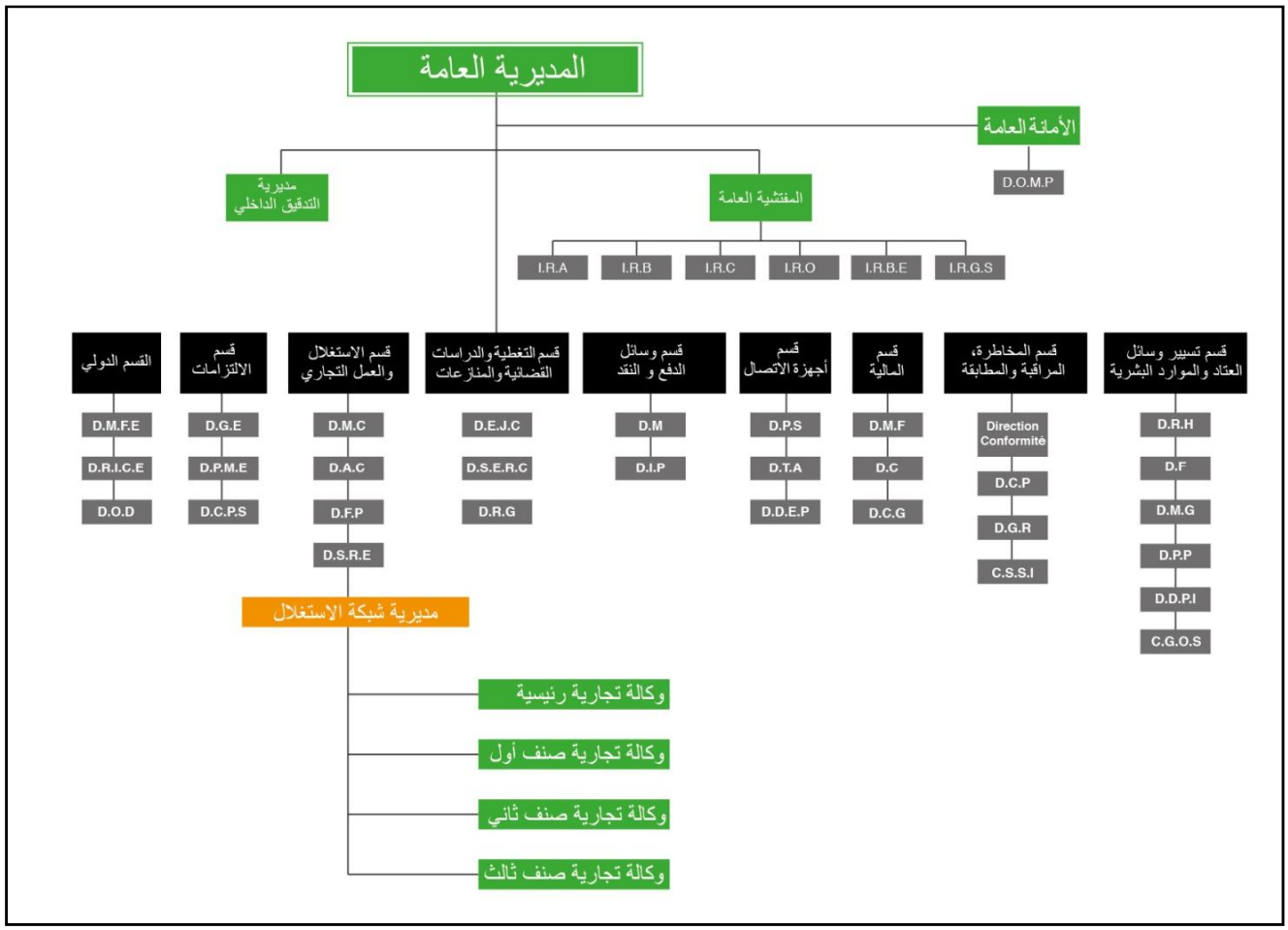

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/05/12

المطلب الثالث: التعريف بالبنوك الخاصة محل الدراسة بنك السلام – بنك ABC

تعتمد الجزائر على العديد من البنوك الخاصة، وفي هذا المطلب اخترنا بنكين خاصين في دراستنا وقد قمنا بتعريفهما وهما بنك السلام وبنك ABC.

أولا: بنك السلام[1]

مصرف السلام–الجزائر، بنك شمولي يعمل وطبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990، وقد بدأ مصرف السلام–الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008، ويضم اليوم 18 فرعا موزعة عبر ولايات مختلفة من الوطن؛ مصرف السلام–الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع

[1] الموقع الرسمي لبنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع: 2021/06/07.

من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

1- مهمة البنك: اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

2- رؤية البنك: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك.

3- قيم البنك: التميز: "إننا في مصرف السلام-الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا"؛ **الالتزام:** "هو شعورنا بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا"؛ **التواصل:** "لقد جعلنا من التواصل الداخلي الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا".

4- عمليات التمويل: مصرف السلام-الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ المرابحة؛ الإستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الآجل؛ ... الخ.

5- الخدمات:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر".
- خدمة "موبايل بنكنغ".
- خدمة مايل سويفت "سويفتي".
- بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة".
- بطاقات السلام فيزا الدولية.
- خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina".
- خزانات الأمانات "أمان".
- ماكينات الدفع الآلي.
- ماكينات الصراف الآلي، ...الخ.

6- الهيكل التنظيمي لبنك السلام-الجزائر:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لبنك السلام-الجزائر

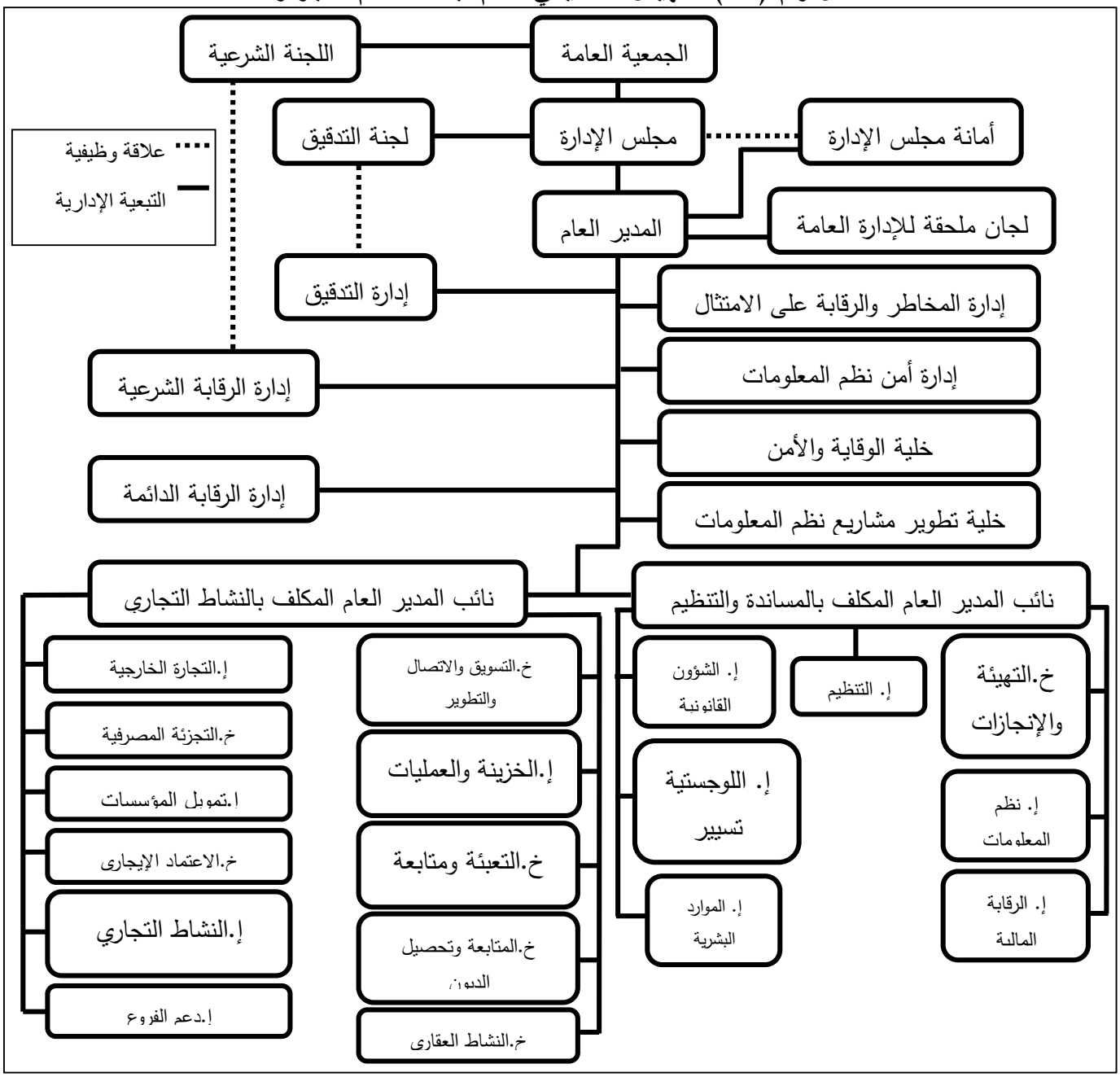

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع: 2021/06/07.

ثانيا: بنك ABC الجزائري[1]

تأسس بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين وآسيا؛ إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية؛ تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال إنشاء مكتب

[1] الموقع الرسمي لبنك ABC، www.bank.abc.com، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15.

تمثيلي في عام 1995، ما مكن بنك ABC (المؤسسة المصرفية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية؛ ونظرا لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية–الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر؛ بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998.

1- الرؤية الاستراتيجية: "أن نصبح المصرف الدولي الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

2- أهداف البنك:- تحقيق أداء متميز يمنح الأولوية للعميل.

- الاستمرار في تحقيق النمو لأنشطتنا المصرفية الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبرازيل.
- السعي لاغتنام فرص النمو من خلال الاستحواذ الذي سيعزز أعمالنا في أسواقنا الأساسية وشبكتنا الدولية.
- تعزيز نموذج عمل البنك مع المحافظة على قدراتنا التنظيمية العالية.

3- القيم الرئيسية للبنك: الأولوية للعميل؛ نعمل كفريق؛ أداؤنا ثابت.

4- الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري

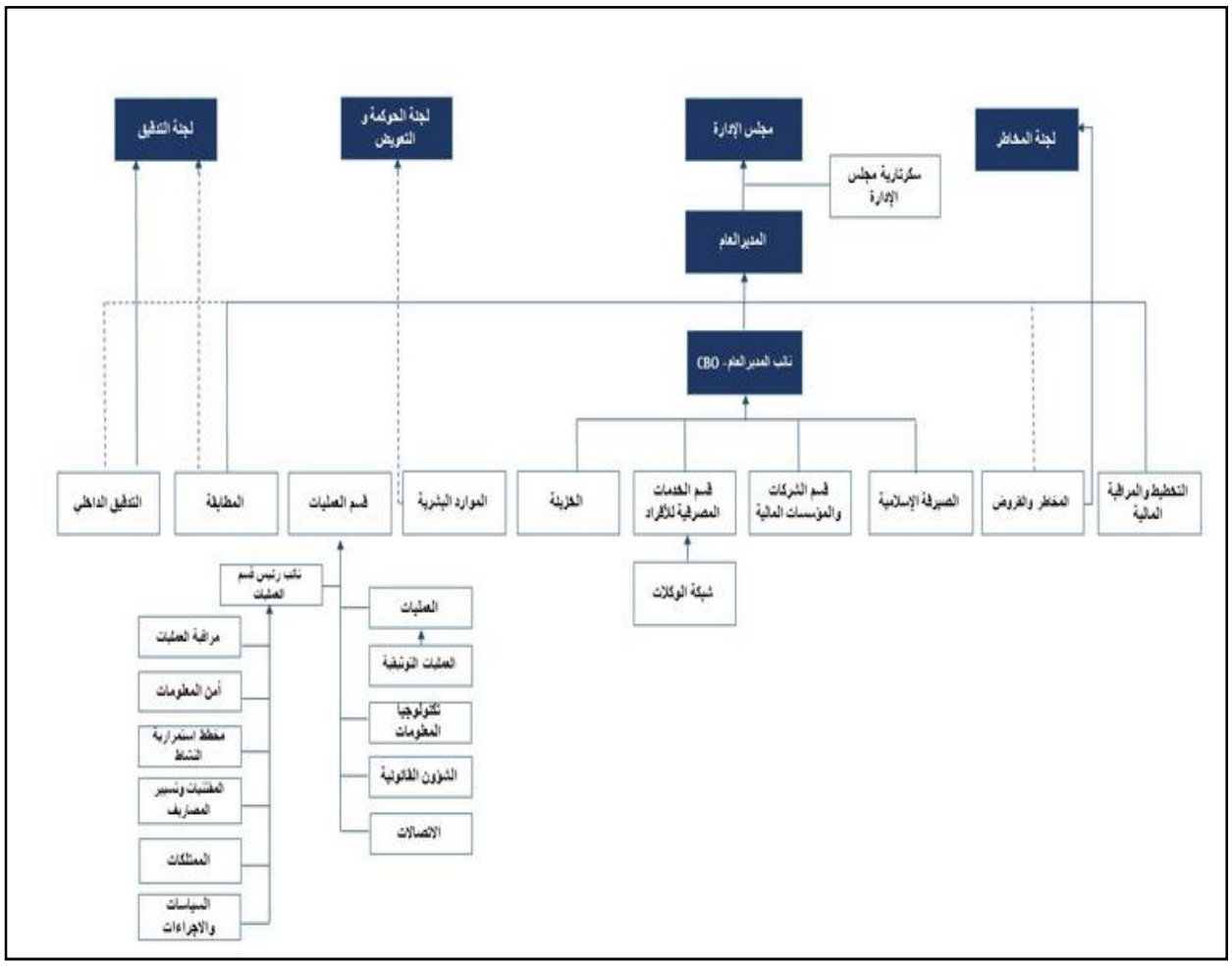

المصدر: الموقع الرسمي لبنك ABC، www.bank.abc.com، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي

في هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: قراءة مالية للبنوك محل الدراسة.
- المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام النسب المالية.
- المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة وفق أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: قراءة مالية للبنوك محل الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بقراءة بعض البنود للبنوك محل الدراسة التي تتمثل في البنكين العموميين: البنك الوطني الجزائري BNA والبنك الخارجي الجزائري BEA والبنكين الخاصين: بنك السلام وبنك ABC، وتم توضيح هذه البنود من خلال الجدولين التاليين: الجدول رقم (06): خاص بالبنكين العموميين "BNA" و"BEA"، الجدول رقم (07): خاص بالبنكين الخاصين "السلام" و"ABC".

أولا: بعض بنود البنوك العمومية محل الدراسة

مع وجود تمثيل بياني لكل بند من البنود في كل بنك من البنوك محل الدراسة.

الجدول رقم (06): بعض بنود البنوك العمومية محل الدراسة (آلاف دينار جزائري)

اسم البنك	البند	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	مجموع الأصول	2719081219	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968
	النتيجة الصافية	29537515	31419896	29986747	35832184	19064194
	مجموع القروض	2018391700	1551709194	1899599271	2213933222	2464026543
	مجموع الودائع	2170882337	1883832686	2009876370	2245063130	2580493323
	النقدية	325840983	305734845	298863421	337316817	431208241
	مصاريف التشغيل	(19730977)	(24203124)	(22884746)	(22104927)	(23285501)
	مجموع حقوق الملكية	363792386	349052699	591315849	634444249	658830550
البنك BEA	مجموع الأصول	2602811618	2574006188	3122177721	3297324991	3262369201
	النتيجة الصافية	33418665	34572413	57365644	76755609	62548353
	مجموع القروض	1753745396	1679735621	1959319320	2395680376	2431668080
	مجموع الودائع	2119374867	2051705333	2544882736	2611071937	2191154182
	النقدية	365814996	458780715	749185575	512760477	411980469
	مصاريف التشغيل	(16691302)	(13413791)	(16393174)	(15352277)	(498634397)
	مجموع حقوق الملكية	341362182	366706037	422166174	481366601	518235837

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA (2015-2019) وبالاعتماد على القوائم المالية لبنك BEA (2015-2019).

من خلال الجدول السابق رقم (06) يمكن تحليل بعض البنود المهمة في البنكين العموميين البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري محل الدراسة:

1- تطور الأصول للبنكين BNA-BEA: الشكل أدناه يوضح تطور الأصول للبنكين BNA-BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (05): تطور الأصول للبنكين BNA-BEA

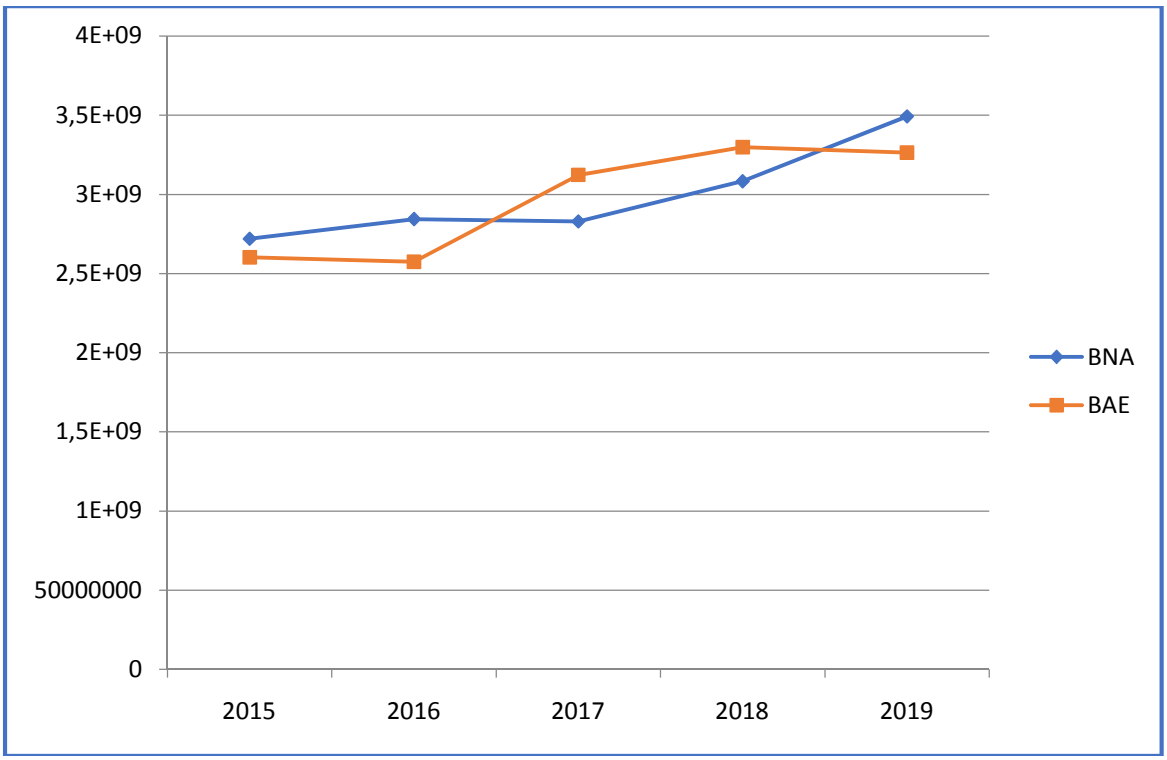

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل مجموع أصول البنك الوطني الجزائري BNA ومجموع أصول البنك الخارجي الجزائري BEA نلاحظ أن:

- بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA شهد نسب متفاوتة خلال فترة الدراسة 2015-2019 ففي الفترة 2015-2016 انخفاض طفيف في مجموع الأصول، وفي الفترة 2016-2017 نلاحظ ارتفاعا معتبرا بنسبة 21,29% وفي الفترة 2017-2018 ارتفاع طفيف وبنسبة أقل من الفترة السابقة، كما شهدت انخفاضا طفيفا في الفترة 2018-2019.

- البنك الخارجي الجزائري BEA شهد نسبا متفاوتة في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة 2015-2019 حيث أنه خلال الفترة 2015-2016 شهد ارتفاعا طفيفا، وفي الفترة 2016-2017 انخفضت نسبة الأصول انخفاضا طفيفا، وفي الفترة 2017-2019 كان هناك ارتفاع ملحوظ بنسبة تقدر بـ 23,45%.

ومن خلال التحليل السابق لمجموع الأصول في كل من البنك الوطني الجزائري BNA والبنك الخارجي الجزائري BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019 نلاحظ أن مجموع الأصول في البنك الخارجي الجزائري BEA أكبر من مجموع الأصول في البنك الوطني الجزائري BNA.

2- تطور النتيجة الصافية للبنكين BNA-BEA: الشكل الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية للبنكين BNA-BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (06): تطور النتيجة الصافية للبنكين BNA-BEA

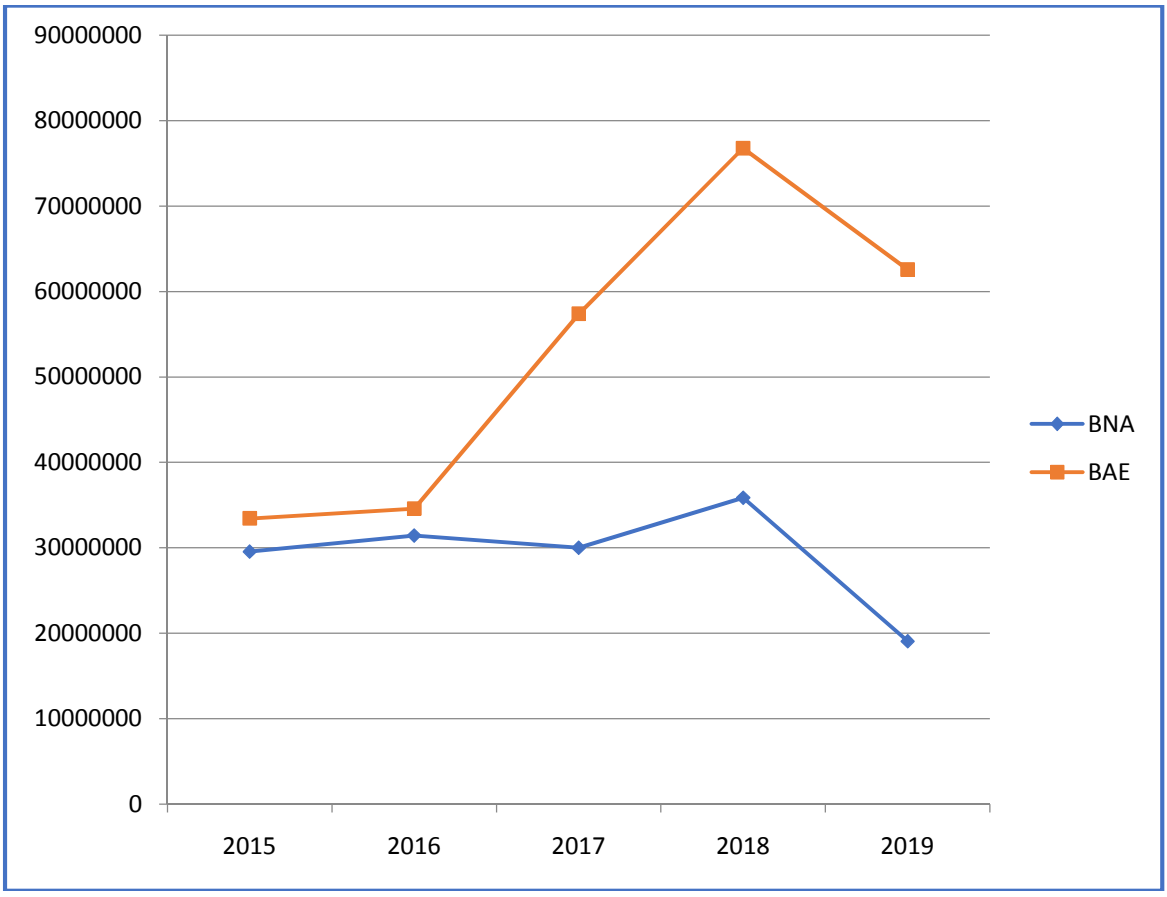

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل النتيجة الصافية للبنكين العموميين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- البنك الوطني الجزائري BNA شهد في الفترة 2015-2016 ارتفاعا ضئيلا جدا في النتيجة الصافية، وفي الفترة 2016-2018 كان هناك ارتفاع هائل قدّر بنسبة 54,95% أما في الفترة 2018-2019 فقد انقلبت الموازين حيث انخفضت النتيجة الصافية بنسبة 18,50%.

- البنك الخارجي الجزائري BEA في الفترة 2015-2016 شهد ارتفاعا طفيفا في النتيجة الصافية مقارنة بالفترات السابقة، أما في الفترة 2016-2017 انخفاض طفيف متقارب مع نسبة الارتفاع التي شهدتها في الفترة السابقة، في الفترة 2017-2018 شهد البنك الخارجي الجزائري BEA ارتفاعا جيد يقدر بـ 19,49% أما في الفترة 2018-2019 شهدت النتيجة الصافية نزولا كبيرا جدا قدر بنسبة 46,79%.

ومن خلال التحليل السابق للنتيجة الصافية في كلا البنكين نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري BNA يحقق نتيجة صافية سنوية أكبر من النتيجة الصافية السنوية للبنك الخارجي الجزائري BNA رغم أن كلاهما شهد انخفاضا كبيرا في الفترة 2018-2019 وبالأخص في البنك الخارجي الجزائري BEA.

3- تطور النقدية للبنكين BNA-BEA: الشكل الموالي يوضح تطور النقدية للبنكين BNA-BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (07): تطور النقدية للبنكين BNA-BEA

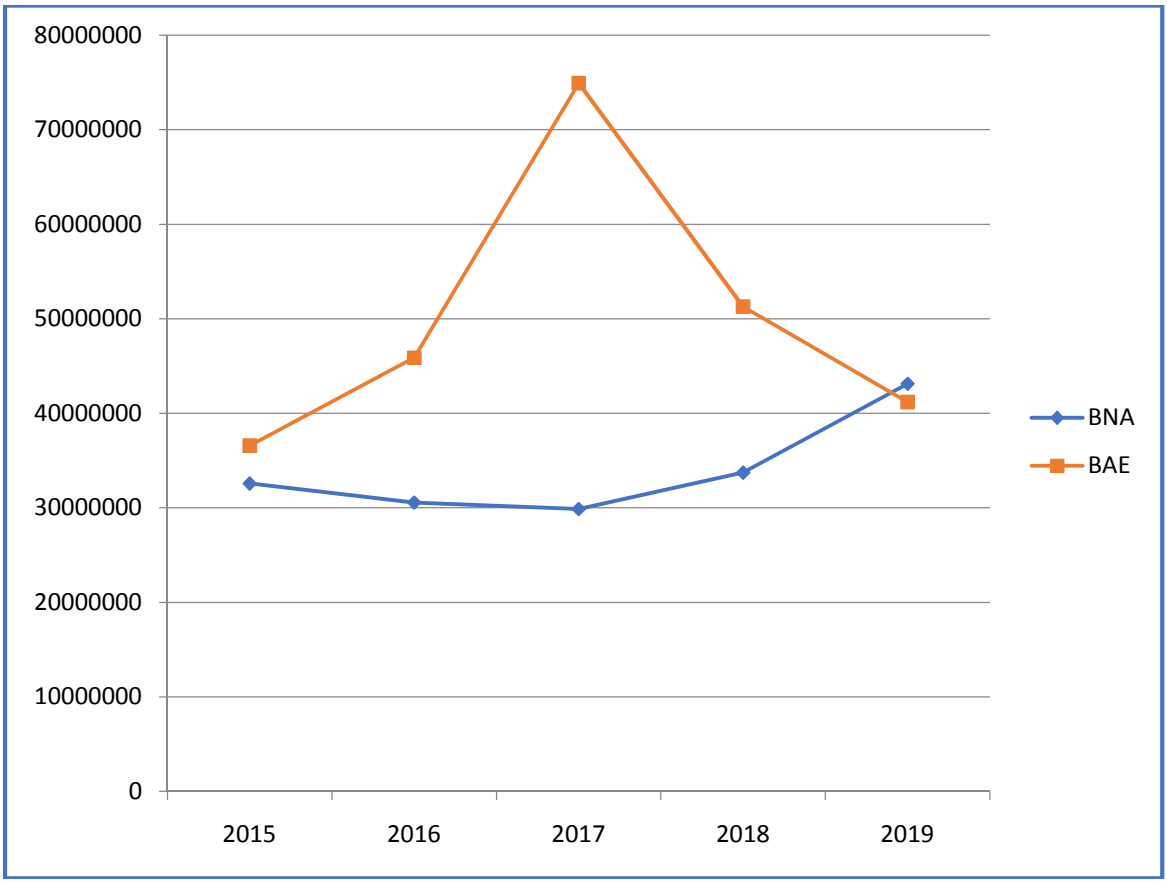

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل النقدية أو ما يسمى بالأموال الجاهزة للبنكين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- البنك الوطني الجزائري BNA تميز بتزايد مستمر خلال الفترة 2015-2017 بنسبة تقدر بـ 51,17% وفي الفترة 2017-2019 شهد البنك انخفاضا مستمرا وكبيرا يقدر بـ 45,80%.

- البنك الخارجي الجزائري BEA في الفترة 2015-2016 كان هناك انخفاض طفيف، وفي الفترة 2016-2017 استمر هذا الانخفاض لكن بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 2,24% ومن سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 كان هناك تزايد مستمر بنسبة جيدة جدا تقدر بـ 44,28%.

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري BNA يحقق أموالا جاهزة سنويا أكبر من البنك الخارجي الجزائري BEA رغم أنه في الفترة 2017-2019 البنك الوطني الجزائري BNA شهد انخفاضا في الأموال الجاهزة والبنك الخارجي الجزائري BEA حقق ارتفاعا إلا أنه بقي متفوق عليه.

4- تطور القروض للبنكين BNA-BEA: الشكل الموالي يوضح تطور القروض للبنكين BNA-BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (08): تطور القروض للبنكين BNA-BEA:

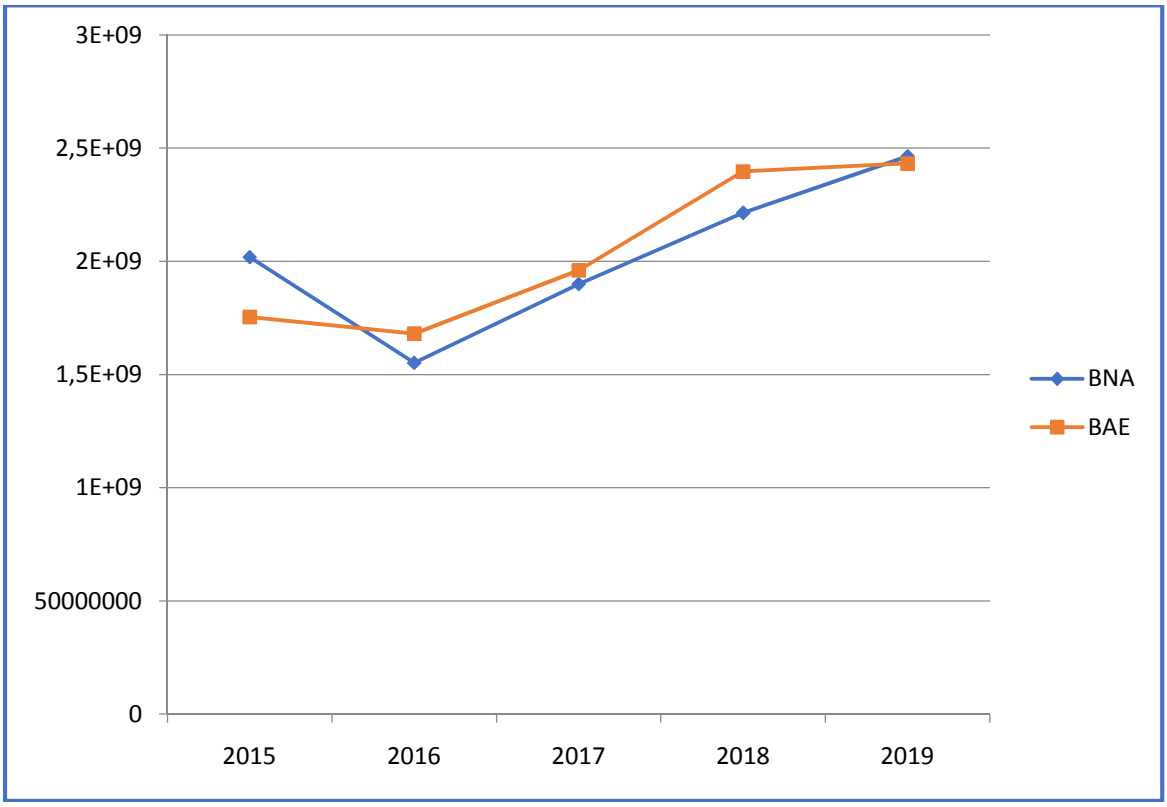

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل القروض للبنكين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- البنك الوطني الجزائري BNA في الفترة 2015-2016 شهدت القروض انخفاضا بنسبة 4,22% وفي الفترة 2016-2017 شهدت ارتفاعا جيدا جدا قدر بنسبة 42,62% أما في الفترة 2018-2019 سجلت انخفاضا جد طفيف في نسبة القروض.
- البنك الخارجي الجزائري BEA في الفترة 2015-2016 سجلت انخفاضا معتبرا في نسبة القروض قدر بـ 23,12% أما في الفترة 2016-2019 سجلت تزايدا مستمرا بنسبة جيدة جدا قدرت بـ 58,79%.

مما سبق يمكن القول أن القروض الممنوحة في البنك الوطني الجزائري BNA أكبر من القروض الممنوحة في البنك الخارجي الجزائري BEA، لكن بنسب متفاوتة وجد متقاربة أي يوجد اختلاف جد بسيط بينهما.

5- تطور الودائع للبنكين BNA-BEA: الشكل الموالي يوضح تطور الودائع للبنكين BNA-BEA خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (09): تطور الودائع للبنكين BNA-BEA:

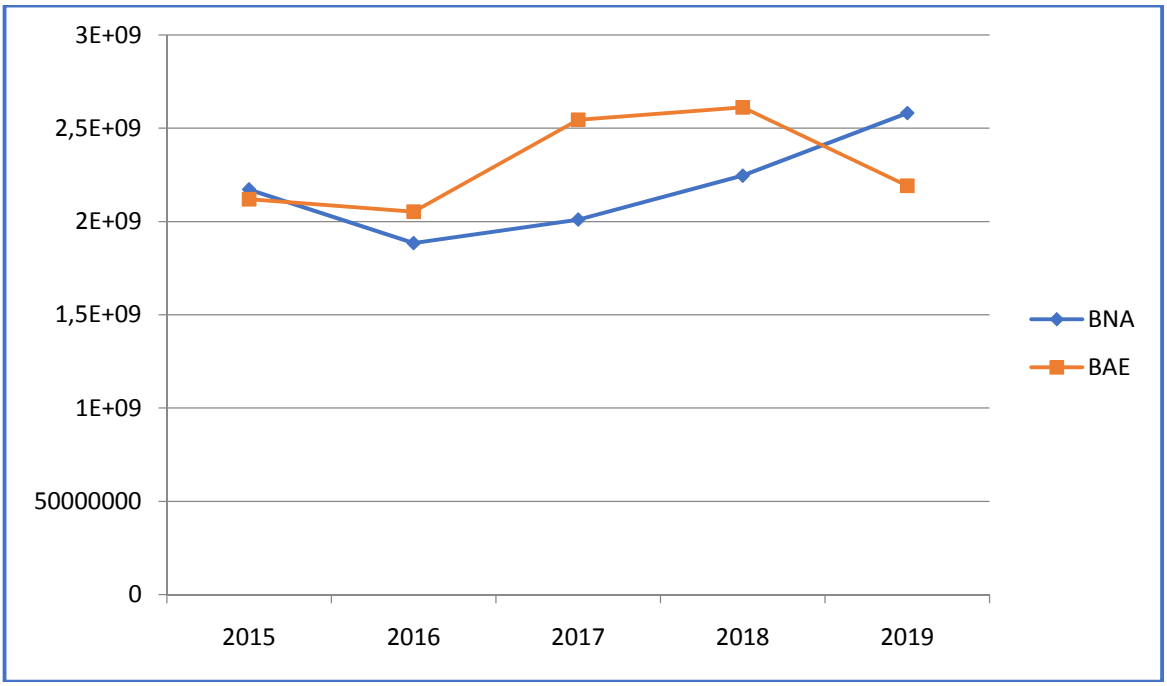

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل الودائع للبنكين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- البنك الوطني الجزائري BNA شهد نسبا متفاوتة في نسبة الودائع الموضوعة من طرف المودعين حيث في الفترة 2015-2016 تم تسجيل انخفاض طفيف في نسبة الودائع، أما في الفترة 2016-2017 شهدت نسبة الودائع ارتفاعا جيد قدر بـ 24,03% وفي 2017-2018 شهدت ارتفاعا لكن بنسبة ضئيلة مقارنة مع الفترة السابقة، أما بالنسبة للفترة 2018-2019 سجل البنك انخفاضا جد ملحوظ في نسبة الودائع حيث قدر هذا الانخفاض بـ 16,08%.

- البنك الخارجي الجزائري BEA تم تقسيم مرحلة الدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى كانت في الفترة 2015-2016 والتي شهد فيها البنك انخفاضا قدر بـ 13,22% والمرحلة الثانية كانت في الفترة 2016-2019 والتي سجل فيها البنك تزايدا جيدا في الودائع حيث قدرت هذه الزيادة بنسبة 36,98%.

مما سبق يمكن القول أن الودائع التي يتم إيداعها لدى البنك الوطني الجزائري BNA أكبر من نسبة الودائع لدى البنك الخارجي الجزائري BEA في الفترة 2017-2018 إلا أن الأمر اختلف وانعكس خلال الفترة 2018-2019 حيث سجل البنك الخارجي الجزائري BEA نسبة ودائع أكبر من البنك الوطني الجزائري BNA.

ثانيا: بعض بنود البنوك الخاصة محل الدراسة

من خلال الجدول السابق رقم (07) يمكن تحليل بعض البنود المهمة في البنكين الخاصين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

الجدول رقم (07): بعض بنود البنوك الخاصة محل الدراسة (آلاف دينار جزائري)

اسم البنك	البند	2015	2016	2017	2018	2019
بنك السلام	مجموع الأصول	40575207	53103919	85775329	110109059	131018967
	النتيجة الصافية	301357	1080086	1181246	2418015	4007410
	مجموع القروض	21351517	29587872	46302694	75616478	96098039
	مجموع الودائع	23685156	34511853	64658207	85484532	103908605
	النقدية	15851680	18923368	34846456	27980262	27584242
	مصاريف التشغيل	(1117019)	(1591258)	(1819469)	(2547656)	(2941165)
	مجموع حقوق الملكية	14831615	15980399	17188159	18558631	20690030
البنك ABC	مجموع الأصول	63367387	70948252	91563184	74905737	79785697
	النتيجة الصافية	1319901	1472887	1743507	1832347	1464524
	مجموع القروض	46284276	50172030	53061059	50808362	60657322
	مجموع الودائع	40850910	46164238	58984961	46217936	50997227
	النقدية	13302467	13406692	19371396	13412964	10364057
	مصاريف التشغيل	(1876210)	(2087604)	(2057835)	(2085446)	(2308517)
	مجموع حقوق الملكية	16503601	15877493	17886248	19063047	7439585

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك السلام (2015-2019) والقوائم المالية لبنك ABC (2015-2019)

1- تطور الأصول للبنكين السلام وABC: الشكل أدناه يوضح تطور الأصول للبنكين السلام وABC خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (10): تطور الأصول للبنكين السلام وABC

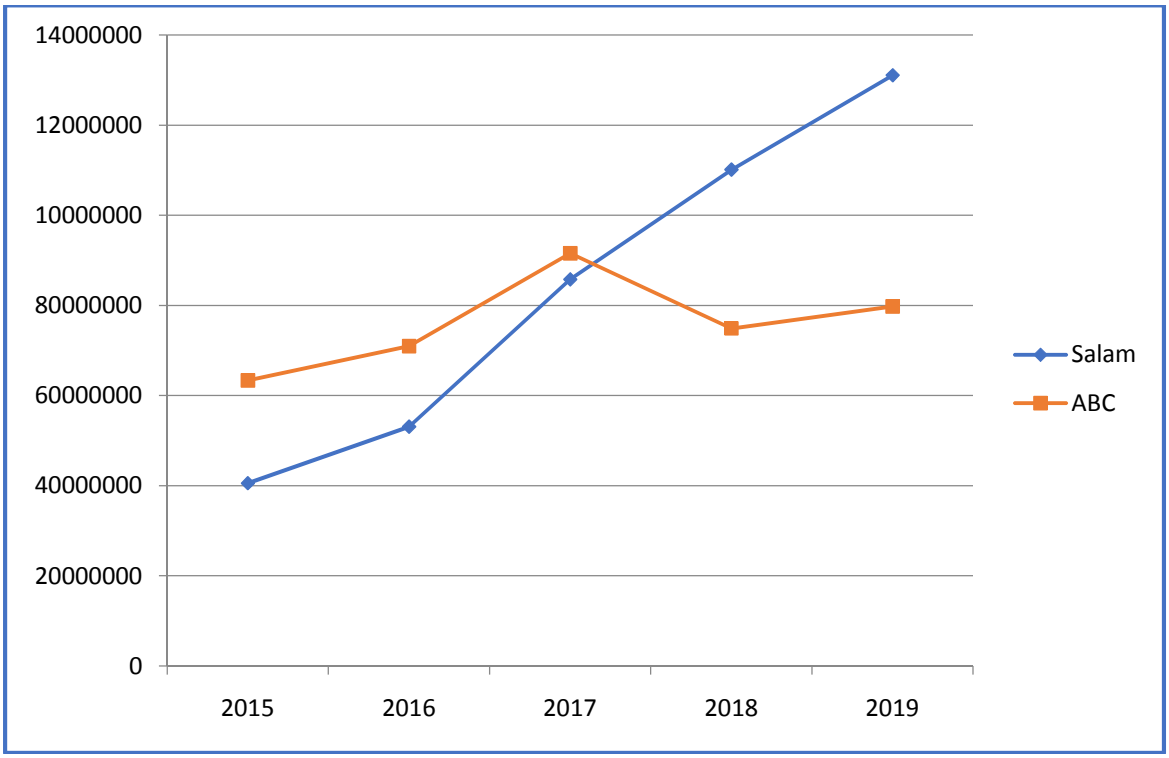

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل مجموع الأصول في كلا البنكين الخاصين محل الدراسة بنك السلام وبنك ABC:

- بنك السلام سجل تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة 2015-2019 حيث أنه في الفترة 2015-2016 سجلت ارتفاعا بنسبة أقل من الفترات القادمة قدرت بـ 90,87% أما في الفترة 2016-2019 شهد البنك ارتفاعا جيدا جدا قدرت نسبته بـ 96,72%.

- بنك ABC شهد نسب متفاوتة في مجموع الأصول في الفترة 2015-2016 ارتفعت بقيمة 11,96% وفي الفترة 2016-2017 كانت نسبة الارتفاع أكبر من الفترة السابقة وقدرت بـ 29,05% حيث اختلف الأمر في الفترة 2017-2018 وانخفض مجموع الأصول بنسبة 18,19% ولقد شهدت ارتفاعا جيدا وعاما خلال الفترة 2018-2019.

حسب ما رأيناه في التحليل السابق نلاحظ أن مجموع الأصول في بنك ABC كان أكبر من مجموع الأصول في بنك السلام خلال الفترة 2015-2019 إلا أن الأمر اختلف في الفترة 2017-2019 وزاد مجموع الأصول بشكل كبير جدا في بنك السلام وتراجع في بنك ABC.

2- تطور النتيجة الصافية للبنكين السلام وABC: الشكل الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية للبنكين السلام وABC خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (11): تطور النتيجة الصافية للبنكين السلام وABC

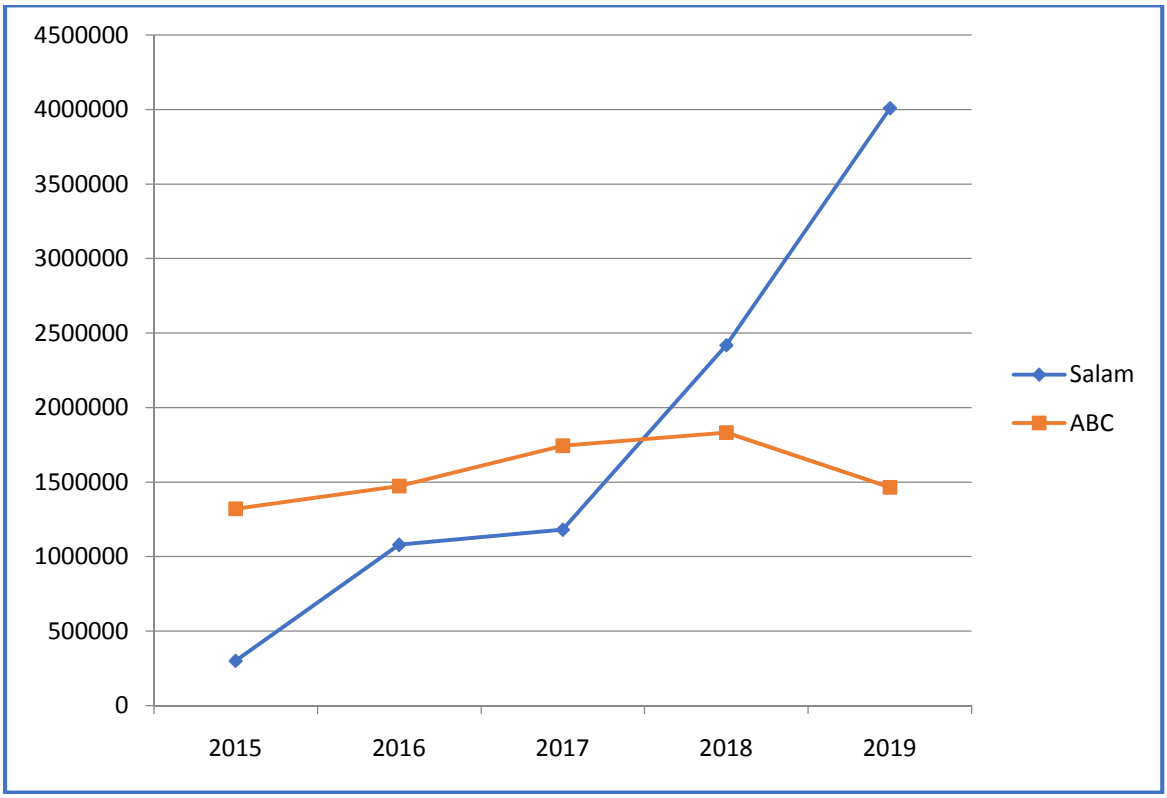

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل النتيجة الصافية لكل من بنك السلام وبنك ABC خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- بنك السلام شهد ارتفاعا جيدا جدا خلال الفترة 2015-2016 قدر بـ 72,09% ورغم ارتفاع النتيجة الصافية خلال الفترة 2016-2017 إلا أنه كان ارتفاعا جد طفيف وقدر بـ 9,036% أما فيما يخص الفترة 2017-2019 كان هناك ارتفاع متزايد بوتيرة شبه ثابتة قدر بـ 70,52% وهي نسبة معتبرة جيدة جدا.
- بنك ABC هو الآخر سجل ارتفاعا في النتيجة خلال الفترة 2015-2018 بنسب متفاوتة قدرت بـ 38,82% إلا ان هذا التذبذب أدى إلى انخفاض قدر بـ 20,07% خلال الفترة 2018-2019.

ومنه يمكن القول أن بنك السلام كان يحقق نتيجة صافية أقل من بنك ABC خلال الفترة 2015-2017 إلا أن الأمر اختلف وانعكس خلال الفترة 2017-2019 حيث تفوق بنك السلام على بنك ABC وارتفعت نتيجته الصافية ارتفاعا جيدا جدا أما بنك ABC فسجل تراجعا جد ملحوظ في النتيجة الصافية.

3- تطور النقدية للبنكين السلام وABC: الشكل الموالي يوضح تطور النقدية للبنكين السلام وABC خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (12): تطور النقدية للبنكين السلام وABC

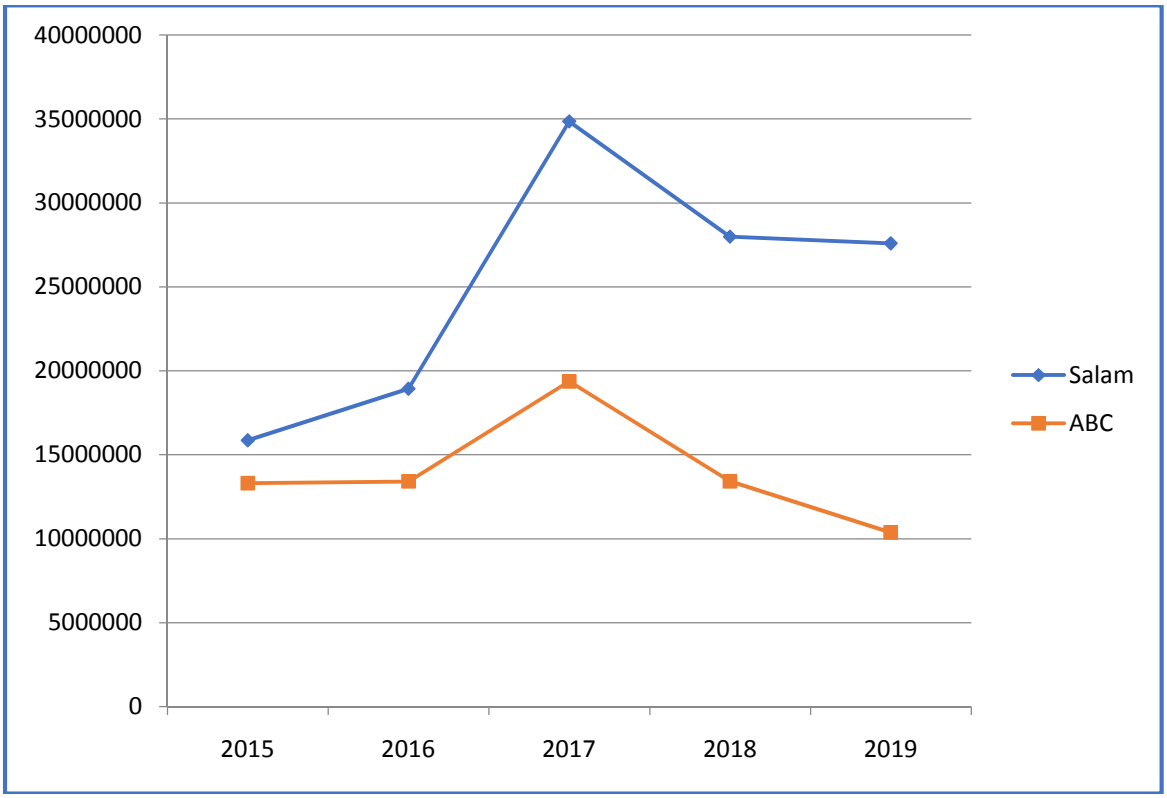

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل النقدية أو ما يعرف بالأموال الجاهزة لكل من بنك السلام وبنك ABC خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- بنك السلام سجل ارتفاعا في الأموال الجاهزة خلال الفترة 2015-2016 قدر هذا الارتفاع بـ 19,37% واستمر هذا التزايد خلال الفترة 2016-2017 وبوتيرة أحسن وأكبر قدرت نسبتها بـ 84,14% إلا أنه شهر تراجعا معتبرا خلال الفترة 2017-2018 قدر بـ 19,70% واستمر هذا التراجع في الفترة 2018-2019 ولكن بنسبة طفيفة.

- بنك ABC سجل ارتفاعا ضئيلا جدا في الفترة 2015-2016 أما في الفترة 2016-2017 فسجل البنك ارتفاعا حُدد في النقدية قدر بـ 44,49% ولكن هذا الارتفاع تراجع وتم تسجيل انخفاض كبير في نسبة الأموال الجاهزة خلال الفترة 2017-2019 وقد قدر هذا الانخفاض بنسبة 46,46%.

ومما سبق يمكن القول أن النقدية خلال فترة الدراسة 2015-2019 في بنك السلام جد متفوقة على النقدية في بنك ABC رغم أن كلاهما شهد ارتفاعا وانخفاضا في نسبة النقدية إلا أنها بقيت متفوقة عليها طول فترة الدراسة.

4- تطور القروض للبنكين السلام وABC: الشكل الموالي يوضح تطور القروض للبنكين السلام وABC خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (13): تطور القروض للبنكين السلام وABC

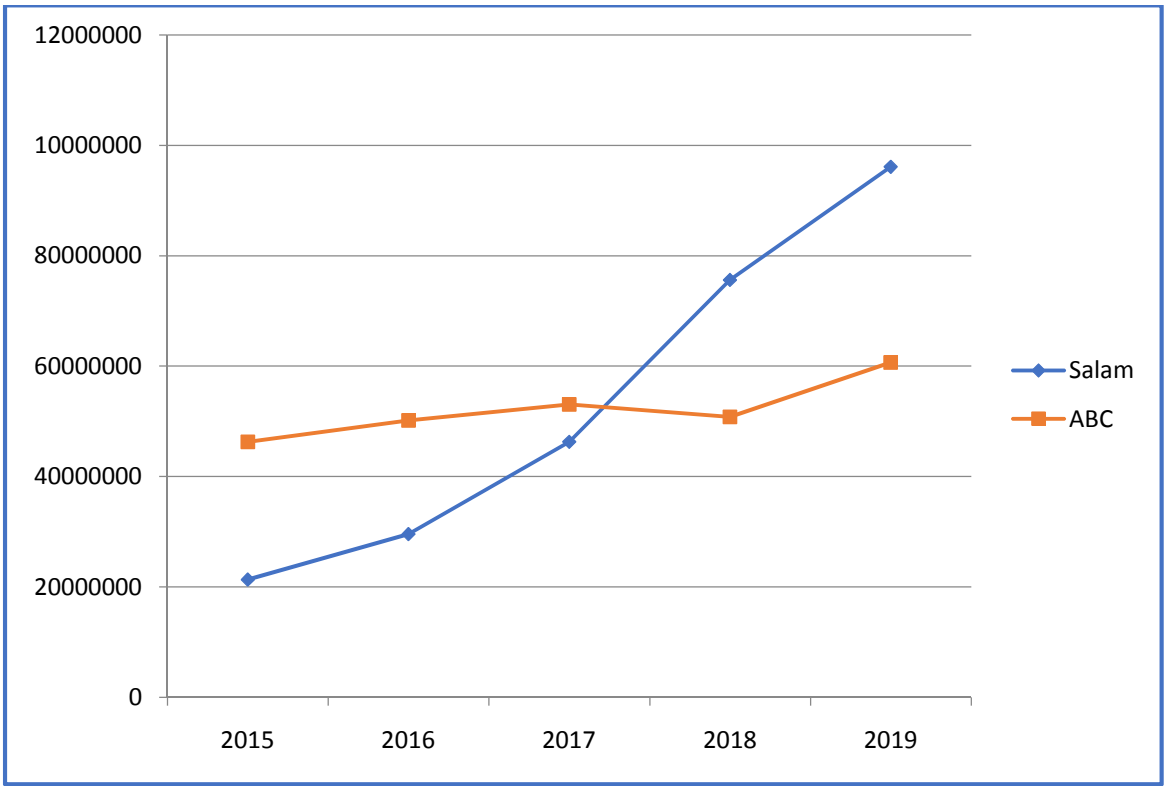

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه سنقوم بتحليل القروض للبنكين الخاصين محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019:

- بنك السلام سجل تزايدا وارتفاعا مستمرا في نسبة القروض المطلوبة والممنوحة خلال فترة الدراسة 2015-2019 وهذه النسب متفاوتة فيما بينها.
- بنك ABC سجل ارتفاعا خلال الفترة 2015-2017 قدر بـ 14,64% كما سجل انخفاضا طفيفا قدر بـ 4,24% خلال الفترة 2017-2018 إلا أنه عاد وسجل ارتفاعا في الفترة 2018-2019 قدر بـ 19,38%.

ومن خلال التحليل السابق لنسب القروض في البنكين نلاحظ أن بنك السلام نسبة قروضه كانت قليلة خلال الفترة 2015-2017 مقارنة مع نسبة قروض بنك ABC إلا أن الموازين انقلبت خلال الفترة 2017-2019 وأصبحت نسبة القروض في بنك السلام أكبر بكثير من بنك ABC.

5- تطور الودائع للبنكين السلام وABC: الشكل الموالي يوضح تطور الودائع للبنكين السلام وABC خلال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (14): تطور الودائع للبنكين السلام وABC

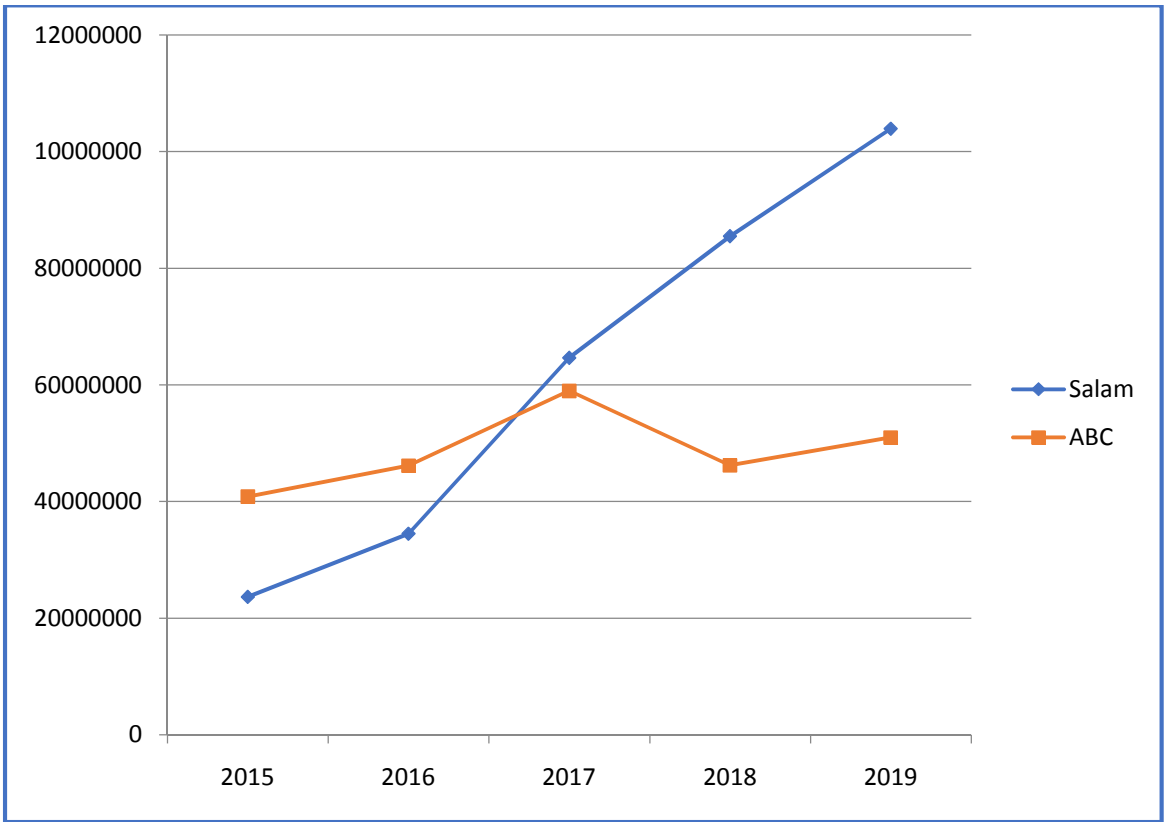

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه سيتم تحليل الودائع للبنكين الخاصين محل الدراسة:

- بنك السلام سجل ارتفاعا وتزايدا في نسب الودائع الموضوعة لدى البنك طول فترة الدراسة 2015-2019 وكان هذا التزايد بنسب متفاوتة.
- بنك ABC سجل تزايدا خلال الفترة 2015-2017 قدرت بـ 44,36% أما في الفترة 2017-2018 انخفضت نسبة الودائع بنسبة 21,64% وعادت بالارتفاع في الفترة 2018-2019.

مما سبق يمكن القول أن نسبة الودائع في بنك ABC أكبر من نسبة الودائع في بنك السلام في الفترة 2015-2017 أما في الفترة 2017-2019 أصبحت نسبة الودائع في بنك السلام أكبر من نسبة الودائع في بنك ABC.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام النسب المالية

في هذا المطلب سيتم تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام مجموعة من النسب المالية والتي سبق وتم التحدث عنها، وفي هذا المطلب تم اختيار مجموعة من النسب والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (08): النسب المالية المختارة في الدراسة

نوع النسبة	اسم النسبة	الرمز	طريقة قياس المتغيرات
نسب الربحية	العائد على الأصول	ROA	النتيجة الصافية/مجموع الأصول
نسب السيولة	نسبة النقدية إلى مجموع الودائع	CTD	النقدية/مجموع الودائع
نسب المخاطر	نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول	DTA	مجموع الودائع/مجموع الأصول
نسب الكفاءة	مصروفات التشغيل إلى الأصول	OEA	مصاريف التشغيل/مجموع الأصول
نسبة الكفاية	كفاية رأس المال	CAR	مجموع حقوق الملكية/مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

1- نسبة ROA للبنوك محل الدراسة: في الجدول الموالي سيتم حساب نسب ROA العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 كما تمت الاستعانة بمخطط بياني للتوضيح أكثر.

الجدول رقم (09): حساب نسبة ROA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	1,08%	1,10%	1,06%	1,16%	0,54%
البنك BEA	1,28%	1,34%	1,83%	2,32%	1,91%
بنك السلام	0,74%	2,03%	1,37%	2,19%	3,05%
البنك ABC	2,08%	2,07%	1,90%	2,44%	1,83%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين رقم (06) ورقم (07) والجدول رقم (08).

- **بنك BNA:** في الفترة 2015-2018 حقق البنك الوطني الجزائري نسبا جيدة في العائد على الأصول ROA وهي أكبر من 1 وهذا يعني أن المؤسسة في هذه الفترة تستخدم أصولها بشكل جيد وتحقق الأرباح اللازمة، أما سنة 2019 فقد حققت المؤسسة نسبة سيئة أقل من 1 والبنك لم يحقق الأرباح اللازمة من أصوله في هذه السنة، ومنه فإن أكبر نسبة تم تحقيقها سنة 2018 قدرت بـ 1,16% وأسوأ قيمة كانت سنة 2019 قدرت بـ 0,54%.

- **بنك BEA:** حقق البنك نسبا جيدة جدا طوال فترة الدراسة وكلها أكبر من 1 وهذا دليل على أنه قادر على استخدام أصوله بشكل جيد جدا وقد حقق الربحية اللازمة طوال هذه الفترة وكانت أكبر نسبة سنة 2018 قدرت بـ 2,32% وأقل نسبة سنة 2015 قدرت بـ 1,28%.

الشكل رقم (15): نسبة ROA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

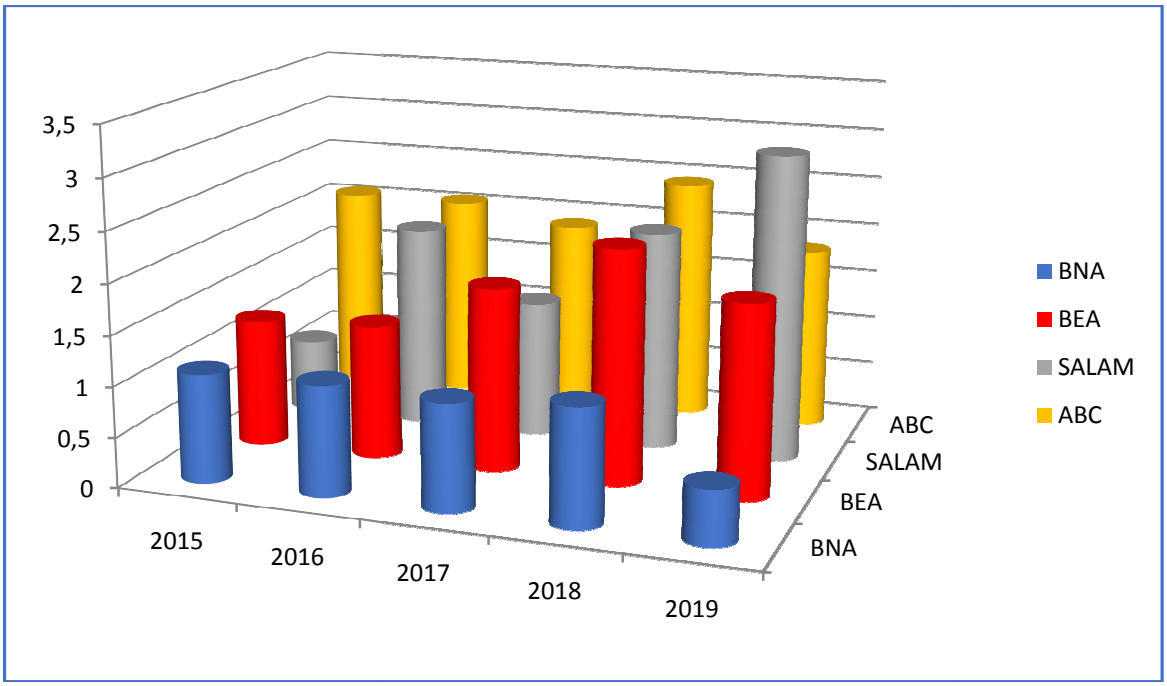

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

- **بنك السلام:** حقق البنك في 2015 نسبة أقل من 1 وهذا يعني أنه لم يحقق أرباحه اللازمة خلال هذه السنة وفي باقي السنوات حقق نسبا أكبر من 1 وهذا ما يدل على أن البنك استخدم أصوله بشكل جيد وحقق منها أرباحا جيدة جدا، وأكبر نسبة كانت 2019 قدرت بـ 3,05% وأقل نسبة وهي الأسوأ 2015 قدرت بـ 0,74%.

- **بنك ABC:** حقق البنك نسبا أكبر من 1 متفاوتة وجيدة جدا تدل على أن البنك استفاد من أصوله واستخدمها في تحقيق أرباح لازمة للبنك وأكبر نسبة وأحسنها كانت سنة 2018 قدرت بـ 2,44% وأقل نسبة سنة 2019 قدرت بـ 1,83% إلا أنها نسبة جيدة.

ومما سبق نلاحظ أن أغلب البنوك حققت نتائج جيدة سنة 2018 عاد بنك السلام فقد حقق أكبر نتيجة سنة 2019 وكانت أكبر نتيجة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة للبنوك الأربعة.

2- نسبة CTD للبنوك محل الدراسة: في هذا الجدول سيتم حساب نسب النقدية إلى مجموع الودائع في كل من البنكين الخاصين بنك السلام وبنك ABC والبنكين العموميين البنك BNA والبنك BEA بالاعتماد على الجدول رقم (08) كما تم توضيح هذه النسبة من خلال مخطط بياني.

الجدول رقم (10): حساب نسبة CTD للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	15%	16,22%	14,86%	15,02%	16,71%
البنك BEA	17,26%	22,36%	29,43%	19,63%	18,80%
بنك السلام	66,92%	54,83%	53,89%	32,73%	26,54%
البنك ABC	32,56%	29,04%	32,84%	29,02%	20,32%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين رقم (06) ورقم (07) والجدول رقم (08).

- **بنك BNA:** البنك الوطني الجزائري شهد نسبا متدنية في نسب النقدية إلى مجموع الودائع خلال فترة الدراسة وكلها فوق 15% ما عدا سنة 2017 وهذا يعني أن البنك في كل هذه السنوات كان قادرا على سداد الودائع إلا سنة 2017 وحقق أكبر نسبة سنة 2019 قدرت بـ 16,71% وأقل نسبة وهي الأسوأ لأن البنك لم يكن قادرا على سداد ودائعه فيها سنة 2017 وقدرت بـ 14,86%.

- **بنك BEA:** البنك الخارجي الجزائري حقق نسبا جيدة جدا خلال فترة الدراسة أكبر قيمة كانت سنة 2017 قدرت بـ 29,43% وأقل قيمة كانت سنة 2015 قدرت بـ 17,26% وهذا يدل على أن البنك قادر على تسديد الودائع وأي سحوبات طارئة من البنك طوال فترة الدراسة 2015-2019.

الشكل رقم (16): نسبة CTD للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

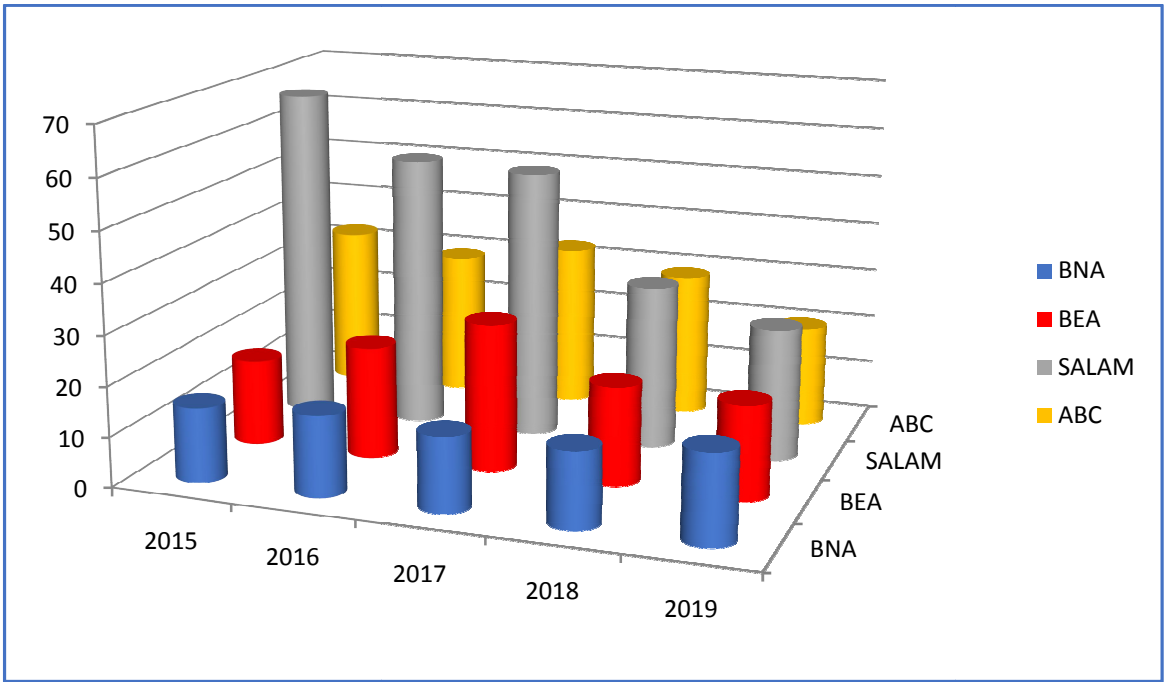

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

- **بنك السلام:** سجل نسبا جيدة جدا مع وجود انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة 2015-2019 إلا أنها قيم جيدة، أكبر نسبة كانت سنة 2015 قدرت بـ 66,92% وأقل نسبة سنة 2019 قدرت بـ 26,54% وهذا يدل على أن البنك قادر على تسديد الودائع ومنح السحوبات الطارئة.

- **بنك ABC:** سجل نسبا متذبذبة إلا أنها كلها جيدة وتبين أن البنك قادر على تسديد الودائع والسحوبات حيث سجل أكبر نسبة سنة 2017 وقدرت بـ 32,84% وأقل نسبة سنة 2019 وقدرت بـ 20,32%

من خلال كل التحاليل السابقة يمكن القول أن كل البنوك محل الدراسة كانت قادرة على تسديد الودائع والسحوبات خلال فترة الدراسة، إلا بنك BNA سنة 2017 فقد حقق نسبة أقل من 15% وهذا يدل على أنه كان غير قادر على تسديد الودائع والسحوبات خلال هذه السنة، أما أكبر نسب حققتها البنوك محل الدراسة فكانت في سنوات مختلفة.

3- نسبة DTA للبنوك محل الدراسة: في الجدول الموالي سيتم حساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة 2015-2019 بالاستعانة بمخطط بياني للتوضيح أكثر.

الجدول رقم (11): حساب نسبة DTA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	79,83%	66,25%	71,05%	72,83%	73,89%
البنك BEA	81,42%	79,70%	81,50%	79,18%	67,16%
بنك السلام	58,37%	64,98%	75,38%	77,63%	79,30%
البنك ABC	64,46%	65,06%	64,41%	61,70%	63,91%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (06) ورقم (07) والجدول رقم (08).

- **بنك BNA** : البنك الوطني الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على المديونية على الودائع في تمويل أصوله حيث حقق أقل قيمة 66,25% سنة 2016 وتعتبر الأحسن، وأكبر قيمة 79,83% سنة 2015 وتعتبر الأسوأ.

- **بنك BEA** : البنك الخارجي الجزائري سجل نسبا تفوق 50% خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن البنك يعتمد على الودائع بشكل كبير جدا في تمويل أصولها، حيث سجل أقل نسبة 67,16% سنة 2019 وأكبر نسبة 81,50% سنة 2017.

الشكل (17): نسبة DTA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

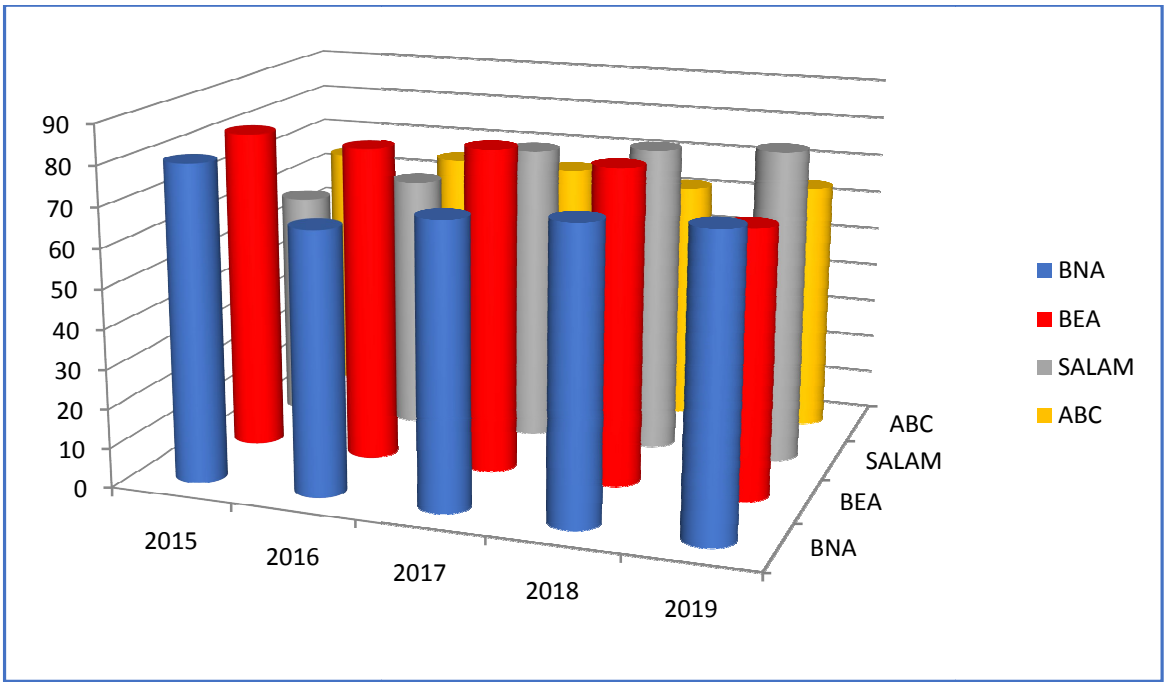

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

- **بنك السلام**: سجل نسبا متزايدة خلال فترة الدراسة وكلها أكبر من 50% حيث سجل أكبر نسبة 79,30% سنة 2019 وأقل نسبة 58,37% سنة 2015 وهذا ما يدل على أن البنك يعتمد بشكل كبير على الودائع في تمويل أصوله.

- **بنك ABC**: سجل نسبا متذبذبة تفوق 50% فأقل نسبة سنة 2018 وأكبر نسبة 65,06% في 2016.

من خلال التحليلات السابقة نلاحظ أن كل البنوك محل الدراسة في فترة الدراسة 2015-2019 تعتمد وبشكل كبير على الودائع لتمويل أصولها.

4- نسبة OEA للبنوك محل الدراسة: الجدول الموالي يبين نسبة مصروفات التشغيل إلى الأصول OEA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 مرفق بمخطط بياني يوضح هذه النسب أكثر.

الجدول رقم (12): حساب نسبة OEA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	0,72%	0,85%	0,80%	0,71%	0,66%
البنك BEA	0,64%	0,52%	0,52%	0,46%	0,47%
بنك السلام	2,75%	2,99%	2,12%	2,31%	2,24%
البنك ABC	2,96%	2,94%	2,24%	2,78%	2,89%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (06) ورقم (07) والجدول رقم (08).

- **بنك BNA:** البنك الوطني الجزائري سجل نسبا متذبذبة في مصروفات التشغيل إلى الأصول OEA وكلها أقل من 1% حيث أكبر نسبة 0,85% سجلت سنة 2016 وأقل نسبة 0,66% سجلت سنة 2019 وهذا يدل على أن البنك لا يستخدم أصوله بشكل كبير في نشاط البنك.

- **بنك BEA:** البنك الخارجي الجزائري سجل نسبا متذبذبة في مصروفات التشغيل إلى الأصول OEA وكلها أقل من 1% حيث سجل أكبر نسبة 0,64% سنة 2015 وأقل نسبة 0,46% نسبة 2018 مما يبين أن البنك لا يستخدم أصوله بشكل كبير في نشاط البنك.

الشكل (18): نسبة OEA للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

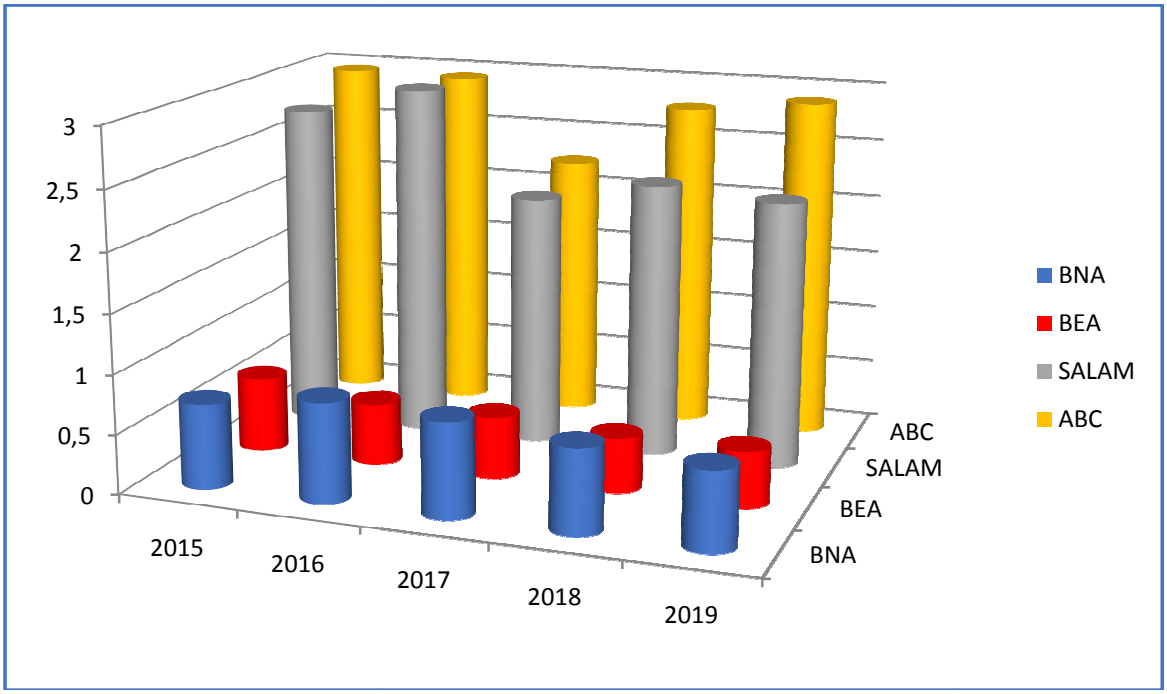

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (12).

- **بنك السلام:** سجل نسبا كلها تفوق 2% أكبر نسبة 2,99% سنة 2016 وأقل نسبة 2,12% سنة 2017 مما يدل على أن البنك يستخدم أصوله بشكل كبير في نشاطه.

- **بنك ABC:** هو الآخر شهد نسبا تفوق 2% أكبر نسبة 2,96% سنة 2015 وأقل نسبة 2,24% سنة 2017 دليل على أن البنك يستخدم أصوله في نشاطاته.

من خلال التحاليل السابقة يظهر أن نسبة مصاريف التشغيل إلى الأصول التي تعبر عن نسبة الأصول المستخدمة أنشطة البنك مختلفة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة حيث في البنوك العمومية لم تتجاوز 1% وفي البنوك الخاصة تتجاوز 2%.

5- نسبة CAR للبنوك محل الدراسة: الجدول الموالي يوضح نسبة كفاية رأس المال CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 موفقة بمخطط بياني للتوضيح أكثر.

الجدول رقم (13): حساب نسبة CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	2017	2018	2019
البنك BNA	13,37%	12,27%	20,90%	20,58%	18,86%
البنك BEA	13,11%	14,24%	13,52%	14,59%	15,88%
بنك السلام	36,55%	30,09%	20,03%	16,85%	15,79%
البنك ABC	26,04%	22,37%	19,53%	25,44%	9,32%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (06) ورقم (07) والجدول رقم (08).

- **بنك BNA:** البنك الوطني الجزائري سجل نسبا جيدة في كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة 2015-2019 أكبر نسبة 20,90% سنة 2017 وأقل نسبة 12,27% سنة 2016 وهذا يدل على أن البنك قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين.

- **بنك BEA:** البنك سجل نسبا متذبذبة تفوق 8% وهي نسب جيدة تبين أن البنك قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين سجل أكبر نسبة 15,88% سنة 2019 وأقل نسبة 13,11% سنة 2015.

الشكل رقم (19): نسبة CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

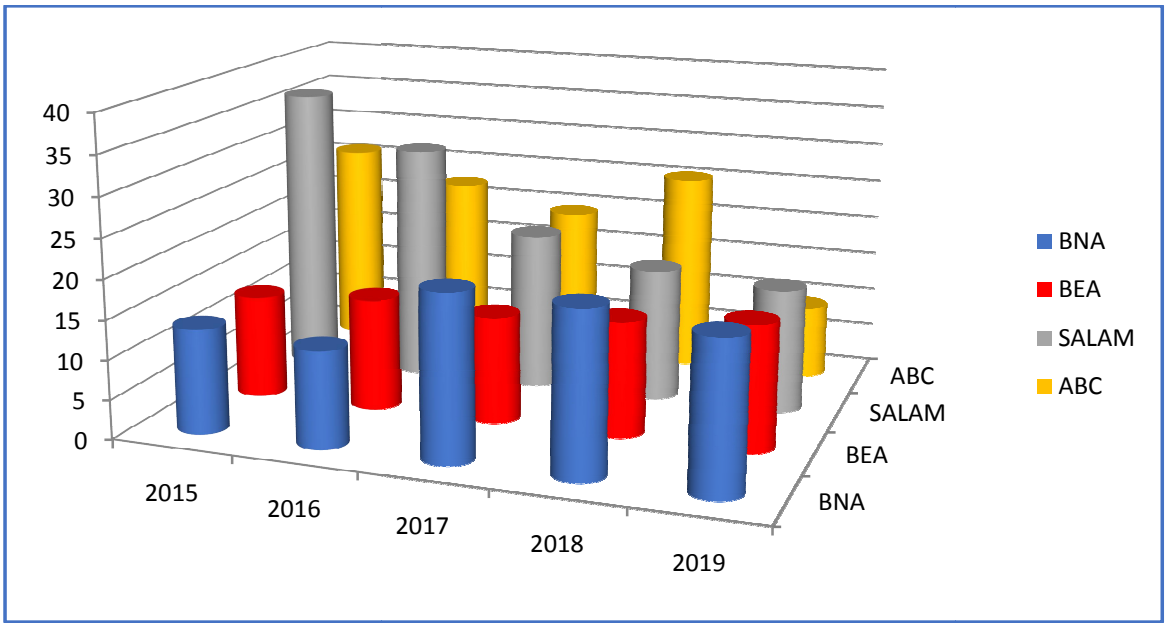

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (13).

- **بنـك السـلام:** سـجل نسـبا متناقصـة إلا أنهـا جيـدة أكبـر نسـبة 36,55% كانـت سـنة 2015 وأقـل نسـبة 15,79% سنة 2019 وهذا يدل على أن البنك قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين.

- **بنـك ABC:** سـجل نسـبا متذبذبـة لكنهـا جيـدة أكبـر نسـبة 26,04% سـنة 2015 وأقـل نسـبة 9,32% سـنة 2019 يعني أن البنك قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين.

مما سبق يظهر أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة عالية وأكبر من 8% في كل البنوك وفي كل فترة الدراسة وهذا يدل على أنها قادرة على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين.

المطلب الثالث: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة وفق أدوات التحليل المالي

في هذا المطلب سيتم حساب متوسطات النسب التي تم اختيارها في الدراسة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 والقيام بتحليلها وتفسيرها من خلال الجدول رقم (14) المرفق بمخطط بياني للتوضيح أكثر.

الجدول رقم (14): حساب متوسطات النسب المختارة للبنوك محل الدراسة

	ROA	CTD	DTA	OEA	CAR
البنك BNA	0,988%	15,562%	72,77%	0,748%	17,196%
البنك BEA	1,736%	21,496%	77,792%	0,52%	14,268%
بنك السلام	1,876%	46,982%	71,132%	2,476%	43,862%
البنك ABC	2,064%	28,756%	63,908%	2,762%	20,54%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة رقم (09 – 10 – 11 – 12 – 13).

من خلال الجدول السابق يظهر أن نسبة العائد على الأصول ROA كلها جيدة أي أن كل البنوك قادرة على توليد أرباح من أصولها وأحسن نسبة سجلها بنك ABC قدرت بـ 2,064% وأقل نسبة سجلها بنك BNA البنك الوطني الجزائري قدرت بـ 0,988% ومن هنا يتم ترتيب البنوك من الأحسن إلى الأسوأ حسب نسبة العائد على الأصول كالتالي:

1- بنك ABC.

2- بنك السلام.

3- البنك الخارجي الجزائري BEA.

4- البنك الوطني الجزائري BNA .

وكذلك فيما يخص نسبة النقدية إلى مجموع الودائع كلها جيدة جدا وتفوق 15% وهذا يدل على أن البنوك محل الدراسة كلها قادرة على سداد ودائعها المستحقة، ولها قدرة نقدية تواجه بها طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع وعند ترتيب البنوك محل الدراسة حسب هذه المقدرة يكون الترتيب كالتالي:

1- بنك السلام.

2- بنك ABC.

3- البنك الخارجي الجزائري BEA.

4- البنك الوطني الجزائري BNA .

أما نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول DTA والتي تعبر على نسبة الاعتماد على الودائع في تمويل الأصول، فمن خلال الجدول والنتائج المدونة فيه أنه في كل البنوك محل الدراسة وفي كل فترة الدراسة كانت نسبة الاعتماد على الودائع في تمويل الأصول تفوق 50% وعند ترتيب البنوك نجد أن البنك الخارجي الجزائري يعتمد على نسبة 77,792% وهو الأكثر تضررا ثم البنك الوطني الجزائري وبنك السلام والأحسن بينهم هو بنك ABC حيث يعتمد على الودائع في تمويل الأصول بنسبة 63,908% وهي النسبة الأحسن لأنها الأقرب إلى 50% النسبة المثالية.

نسبة مصاريف التشغيل إلى الأصول OEA تعبر عن النسبة المئوية للأصول المستخدمة في أنشطة البنك مختلفة جدا بين البنوك العمومية للدراسة والبنوك الخاصة، حيث أنها في البنوك العمومية لم تتجاوز 1% في حين أنها أكبر من 2% في البنوك الخاصة.

نسب كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة عالية وأكبر من 8% في كل البنوك محل الدراسة وطول فترة الدراسة، وهذا يدل على قدرة هذه البنوك على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، بمعنى تظهر هذه النسبة قدرة البنوك على حماية نفسها، وكذا المودعين والمقرضين الآخرين بالإضافة إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه، ويمكن ترتيب البنوك حسب هذه النسبة كمايلي:

1- بنك السلام.

2- بنك ABC.

3- البنك الوطني الجزائري BNA .

4- البنك الخارجي الجزائري BEA.

الشكل (20): متوسطات النسب المختارة للبنوك محل الدراسة

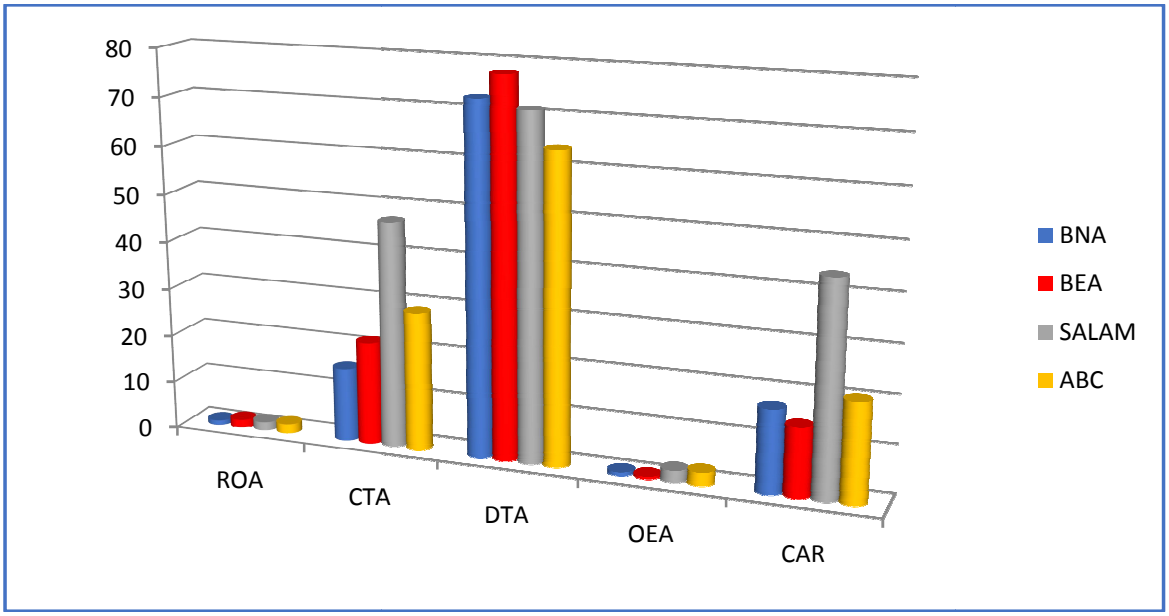

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14).

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالنظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، وعرفنا البنوك الموجودة في النظام البنكي الجزائري والإصلاحات الممتدة من 1971 إلى 1985 كما تم التعريف بالبنكين العامين محل الدراسة البنك الوطني الجزائري BNA والبنك الخارجي الجزائري BEA والبنكين الخاصين محل الدراسة بنك السلام وبنك ABC وإبراز الهيكل التنظيمي لكل بنك من البنوك محل الدراسة.

أما بالنسبة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة فقد تمت خلال الفترة 2015-2019 حيث قمنا بقراءة بعض البنود العمومية للبنوك محل الدراسة (مجموع الأصول- النتيجة الصافية - مجموع القروض - مجموع الودائع - النقدية - مصاريف التشغيل - مجموع حقوق الملكية) وتحليلها من خلال جداول مفصلة ورسومات بيانية لكل بند من البنود، وبعد قراءة هذه البنود تم تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة باستخدام مجموعة من النسب المالية المتمثلة في (CAR - OEA - DTA - CTA - ROA) وتحليلها خلال فترة الدراسة كما تم إرفاقها بمخططات بيانية؛ وفي الأخير تمت المقارنة بين هذه النسب في البنوك محل الدراسة وترتيبها حسب الأفضلية.

الخاتمة

الخاتمة

للحكم على كفاءة وفعالية البنوك التجارية لابد من تقييم أدائها المالي فهو الذي يسمح لنا من معرفة الوضع الحقيقي داخلها وذلك لضمان السير الحسن نحو الأهداف المحددة، وللتحليل المالي دور في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حيث يقوم بتوجيه الأنظار إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة مما يضمن لها البقاء والاستمرارية ولا يتأتى ذلك إلا باعتمادها على أدوات التحليل المالي.

وبما أننا ركزنا في هذا الموضوع على جانب نظري وآخر تطبيقي، فقد اتضح لنا في الجانب النظري أن له أهمية كبرى ودور كبير يلعبه، وذلك لأنه يعتمد على معايير وأدوات لا تتسم بالعشوائية وإنما تتسم الدقة والوضوح، وهذا ما جعل من التحليل المالي وسيلة مهمة في الجانب المالي للحكم على أداء البنوك التجارية.

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا النتائج التالية:

– تعكس عملية تقييم الأداء المالي للبنوك الوضعية المالية للبنوك ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها دون الوقوع في مخاطر السيولة أو فقدان العملاء.

– من خلال القراءة المالية لبعض البنود للبنوك محل الدراسة التي تتمثل في البنكين العموميين: البنك الوطني الجزائري BNA والبنك الخارجي الجزائري BEA والبنكين الخاصين: بنك السلام وبنك ABC وهذا عن طريق تحليل أفقي وعمودي لهذه البنوك خلصنا إلى معلومات مهمة تساعد في تقييم الأداء المالي لهذه البنوك من خلال التحليل لكل من الأصول، النتيجة الصافية، النقدية، الودائع والقروض، ومن خلال ذلك يمكن أن نقول "يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال التحليل العمودي والأفقي لقوائمهم المالية" وهذا ما يؤكد على **صحة الفرضية الأولى.**

– من خلال تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة عن طريق مجموعة من النسب المالية المختارة خلصنا إلى جملة من النتائج التي توضح الاختلافات بين مجموع البنوك محل الدراسة، وكذلك بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال فترة الدراسة 2015–2019.

– البنك الوطني الجزائري BNA: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف البنك، ففيما يخص نقاط القوة فأهمها أن البنك يحتفظ بمخصصات كافية لمواجهة المخاطر كما يعتمد البنك على الودائع في تمويل الأصول بنسبة مقبولة وحجم رأس مال قادر على سداد الالتزامات ويحافظ على حقوق المودعين، أما نقاط الضعف فأهمها وأخطرها أن أصول هذا البنك غير قادرة على تحقيق الأرباح، واحتل المرتبة الأخيرة في البنوك محل الدراسة.

– البنك الخارجي الجزائري BEA: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك، فيما يخص نقاط القوة فالبنك قادر على سداد الالتزامات ويحافظ على حقوق المودعين، ومن نقاط ضعفه أنه يعتمد على الودائع بشكل كبير في تمويل أصوله.

– بنك السلام: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في هذا البنك، من نقاط قوة هذا البنك أنه يستخدم أصوله بشكل جيد في توليد أرباحه وهو قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، ومن نقاط ضعفه أنه يعتمد بشكل كبير على الودائع في تمويل أصوله.

– بنك ABC: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في هذا البنك، فيما يخص نقاط القوة فإن البنك يحتل المرتبة الأولى من بين البنوك محل الدراسة في استخدامه الجيد لأصوله من أجل توليد الأرباح وهو قادر على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، ومن نقاط ضعفه أنه يعتمد بشكل كبير على الودائع في تمويل أصوله.

– ومن خلال النتائج عن تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية لكل بنك على حدا وجدنا أن الفرضية القائلة "مستوى الأداء المالي في البنوك محل الدراسة من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة والكفاية جيد" مؤكدة جزئيا أي أن **الفرضية الثانية صحيحة جزئيا**.

– تظهر النسب المالية المحسوبة أن البنوك الخاصة أفضل من البنوك العمومية فنتائج المطلب الأخير من الفصل التطبيقي تثبت ذلك ومن الفرضية القائلة أن "تختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية محل الدراسة مقارنة بالبنوك الخاصة محل الدراسة" مؤكدة ومنه **الفرضية الثالثة صحيحة**.

❖ **مقترحات الدراسة:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في المجال:

– يجب على البنكين العموميين (البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري) أن يهتما بتحقيق أرباح أفضل، حيث أنهما من أهم البنوك في الجزائر ويجب أن يحققوا أرباح تناسب حجمهم الحقيقي.

– يجب على البنكين الخاصين (بنك السلام، بنك ABC) أن ينتبها لنسبة الودائع لديهما إذ أن زاد الأمر عن حده سوف يتضرران خصوصا أن القطاع البنكي في الجزائر غير مستقر كثيرا.

❖ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، إلا أن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لفروع دولية متعددة لنفس البنك.

– دراسة مقارنة للأداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الجزائر.

– دور المؤشرات المالية وغير المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
2. الحيالي وليد، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
4. زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989.
5. سنوسي علي، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري-اقتصاد نقدي وبنكي**، محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
6. سيد الهواري، **مدخل إلى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
7. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
8. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.
9. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
10. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
11. محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
12. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
13. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**، عمان، الأردن، 2005.
14. ناصر دادي عدون، **التحليل المالي، تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
15. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
16. نصر حمود، مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المذكرات:

1. نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

2. اليمين سعادة، **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
3. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- قياس وتقييم**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
4. حوني حمزة، طرشون خير الدين، **دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة حالة ملبنة عريب**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2018-2019.
5. سراج حسيبة، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات خلال الفترة 2016-2017**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.
6. جغام سعاد، بوقرة مسعودة، **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة 2014-2016**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
7. دراسة عكموش لامية، هابل نادية، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI (البويرة)**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص الإدارة المالية، جامعة أكلي محند أونجاح، 2017-2018.
8. العرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
9. ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك خليج الجزائر (2009-2014)**، مذكرة ماستر، مالية مؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
10. صخري عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010 – 2012)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

المجلات:

1. أحمد بن حماد الحمودة، **تقييم الأداء الوظيفي**، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2، الرياض، سبتمبر 1994.
2. بن عمر سمير، **مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي دراسة حالة مجمع صيدال وشركة آليانس للتأمينات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد3، 2018.

3. بن عمور سمير، **مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي، دراسة حالة مجتمع صيدال وشركة أليانس للتأمينات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد03 سنة 2018.
4. خطاب دلال، زعبيط نور الدين، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية**، دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة (2013-2014)، مجلة ميلاف للبحوث في الدراسات، المجلد 4، العدد 01 جوان 2018.
5. دراسة يزيد تقرارات، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الدوالب والسكاكين بولاية سطيف 2011-2014، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، 2017.
6. سعداوي مرادي مسعود، مختاري فتحية، بوساحة محمد لخضر، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، (2017-2018)، مجلة المعيار، المجلد11، العدد02، 2020.
7. سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الولائية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018**، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03 جانفي 2020.
8. صام مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **نموذج مقترح لكيفية المفاضلة بين الاستثمار في الأسهم "دراسة مقارنة تحليلية لكل من سهم JOPT و JTEL المدرجين في بورصة عمان المالية"**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 04، نوفمبر 2018.
9. عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
10. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014.
11. محمد حبش، **بازل 3، بنودها وأثارها وتطبيقها في الأردن**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد2، العدد1، 2012.
12. يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابر NCR بولاية سطيف للفترات المالية (2011-2014)**، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد11، 2014.

المؤتمرات:

1. عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8-9 مارس 2005.

المراجع باللغة الفرنسية

1. Abuzarqa Rawan, **Evaluating Banks Financial performance using financial ratios,** case study of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Vol.4, N°.2, 2019.
2. Ishaq HACINI, Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, Management Dynamics in the Knowledge Economy, Vol.6, N°.1, 2018.
3. Mustafa Hassan Mohammad Adam, **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios**, a case study of Erbil Bank for Investment and Finance, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, N°.6 2014.
4. Prakash Pinto, Habeeb Ur Rahman, Iqbal Thomse Hawaldar, Rajeshatn, **Am Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks**, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol.15, N°.22 (part2) 2017.
5. Qais Haidry, Boris Abbey, **Financial Performance of Commercial Banks Afghanistan International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol.8, N°.6, 2014.

المواقع الالكترونية

1. www.alsalamalgeria.com
2. www.bank.abc.com
3. www.bea.dz
4. www.bna.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة بعض أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والأداة المستخدمة هي دراسة الحالة من خلال دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية وهي البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BAE، بنك السلام، بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنوك للفترة (2015-2019).

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أنه يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال التحليل العمودي والأفقي لقوائمهم المالية، كما أن مستويات الأداء المالي في البنوك محل الدراسة من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة والكفاية مختلفة ومتفاوتة من بنك إلى آخر، إضافة إلى أن النسب المالية توضح أن هناك اختلاف في الأداء المالي بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، البنوك الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of some financial analysis tools in evaluating the financial performance of banks in Algeria. These are the Algerian National Bank BNA, The Algerian Foreign Bank BAE, The Salam Bank, and Bank ABC (the Arab Banking Corporation). through the use of banks' financial statements for the period (2015-2019).

The study concluded several results, including that the financial performance of the banks under study can be evaluated through vertical and horizontal analysis of their financial statements, and the levels of financial performance in the banks under study in terms of profitability, liquidity, risks, efficiency and adequacy are different and vary from one bank to another, in addition to that The financial ratios show that there is a difference in the financial performance between the public banks and the private banks under study.

Keywords: Financial analysis, financial ratios, financial performance evaluation, financial statements, Algerian banks.